مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٦٠٧

الخميس، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الساعة ١٧/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد مارتنس
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	ايطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد تشن هواصن
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد ديجاميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	نيجيريا	السيد أيواه
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

تقرير مقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٢٦ (١٩٩٥) (S/1995/1031)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٣٠

إقرار جدول الأعمال
أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

تقرير مقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٢٦ (١٩٩٥) (S/1995/1031)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): **أود أن أبلغ المجلس بأنني قد تلقيت رسائل من ممثلي اسبانيا وأوكرانيا والبرازيل والبوسنة والهرسك وتركيا وكرواتيا وكندا وماليزيا ومصر والنرويج واليابان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشات البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.**

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ميسيتش (البوسنة والهرسك) والسيد نوبيلو (كرواتيا) مقعدين إلى طاولة المجلس؛ وكذلك شغل السيد يوينيز - بارنويفو (اسبانيا)، والسيد زلينكو (أوكرانيا)، والسيد فالي (البرازيل)، والسيد شيليم (تركيا)، والسيد فاولر (كندا)، والسيد يوغالينغام (ماليزيا)، والسيد العربي (مصر، والسيد بيورن ليان (النرويج)، والسيد أوادا (اليابان)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): **لقد تلقيت طلبا مؤرخا ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ من السيد فلاديسلاف يوفانوفتش بمخاطبة المجلس. وبموافقة المجلس، أعتزم دعوته لكي يخاطب المجلس أثناء مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس.**

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد يوفانوفتش مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): **يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.**

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٢٦ (١٩٩٥)، الوثيقة S/1995/1031. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/1033، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، ايطاليا، الجمهورية التشيكية، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى الآتية: S/1995/999 وهي رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة؛ و S/1995/1021، وهي رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1995/1029، وهي رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة؛ و S/1995/1034، وهي رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام.

ونظرا للأهمية الاستثنائية لدخول مشروع القرار المنظور فيه اليوم حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، وافق أعضاء المجلس خلال المشاورات السابقة على اتباع الإجراء الآتي في هذه الجلسة: أولا سيدعى إلى الكلام ممثلو البلدان الثلاثة التي وقع رؤساؤها في باريس على اتفاقات السلام بشأن البوسنة والهرسك؛ ثم يقوم المجلس بالتصويت؛ وعلى إثر الفراغ من التصويت، سيدعى إلى الكلام ممثلو البلدان التي أعربت عن رغبتها في الكلام خلال مناقشة بند جدول الأعمال.

ومراعاة لأن مضمون مشروع القرار هذا كان موضع مناقشة مفصلة نسبيا، خصوصا في الإحاطة الإعلامية التي أجراها رئيس مجلس الأمن قبل هنيهة

مع غير الأعضاء بالمجلس، وأيضا في ضوء الحاجة العاجلة إلى كفالة الإنفاذ الفوري التي سبق أن أشرت إليها، يعرب أعضاء مجلس الأمن عن أملهم في أن تبدي الدول المعنية تفهما للإجراء المقترح هذا.

المتكلم الأول ممثل البوسنة والهرسك وأعطيه الكلمة.

السيد ميسيتش (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية أود أن أهنئكم سيدي على توليكم رئاسة المجلس في هذا الشهر. إن المهمة الملقاة على كاهلكم مثقلة بالتحديات، وإني أعترف بالطريقة المقتدرة التي قدتم بها المداولات في هذه الهيئة حتى الآن.

واسمحوا لي أن أقدم تهاني الخالصة إلى سفير عمان، السيد الخصيبي، الذي رأس المجلس في الشهر الماضي. لقد كانت قيادة فذة.

اليوم سيبت المجلس في قرار شامل ينسحب على الجوانب المختلفة لتنفيذ اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في دايتون وتم التوقيع عليه أمس في باريس. واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لجميع أعضاء فريق الاتصال على جهودهم التي لا تكل نحو تحقيق اتفاق سلام في البوسنة والهرسك. وإني ممتن بصفة خاصة للرئيس كلينتون ولحكومته وللشعب الأمريكي ولكونغرس الولايات المتحدة، وللشعب الفرنسي وللرئيس شيراك وللحكومة الفرنسية، لاستضافتهم محادثات السلام في دايتون مؤخرا واحتفال التوقيع في باريس بالأمس.

مع سيرنا قدما مفتتحين المهمة الجديدة لتنفيذ اتفاق السلام في بلدي - الذي طالما كان ضحية العدوان - ألاحظ بتقدير الجهود الشاملة لقوة سلام الأمم المتحدة للمساعدة على خلق الظروف اللازمة للتسوية السلمية للصراع في البوسنة والهرسك، ولتقديم الحماية لمختلف الأعمال الإنسانية، التي كثيرا ما وضعت العديد من أفراد تلك القوات في حالات خطر داهم. وأقدر أيضا الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في تشجيع حقوق الإنسان، على الرغم من أنه، من أسف، لم يكن لهذا الدور أحيانا إلا تأثير قليل، كما حدث في أجزاء من بلدي تحت السيطرة الصربية.

وأود أيضا أن أخصص لحظة لأتذكر جميع حفظة السلام الملتزمين المتفانين والعاملين على إسداء المساعدة، الذين قضوا فترة من السنوات الثلاث والنصف الأخيرة من الحرب في البوسنة والهرسك في محاولات لتخفيف آلام المدنيين الأبرياء. وبصفة خاصة نتذكر جميع حفظة السلام والفاعلين الإنسانيين الذين جادوا بأرواحهم في أداء واجباتهم النبيلة في بلدي. إن شعب وحكومة جمهورية البوسنة والهرسك سوف يذكران دائما عملهم والتزامهم بامتنان عظيم، ولكن أيضا بأسى على فقدهم.

ونحن كبلد مستضيف لقوة التنفيذ، نتعهد بتقديم تأييدنا وتعاوننا اللذين لا يتزعزعان، ونقدم ما هو أهم من ذلك، ألا وهو التشارك في تنفيذ اتفاق السلام.

بالتوقيع على اتفاق السلام بالأحرف الأولى في دايتون في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وبالتوقيع عليه رسميا بالأمس في باريس، ربما يكون العدوان الذي اصطبغ بأشد شراسة ممكنة ضد إحدى الدول الأعضاء قد انتهى، وربما تكون إعادة ثقافة السلام قد بدأت. وفي هذا الصدد يجب على المجتمع الدولي أن يتأكد من أن أي مزيد من المساعدة في المستقبل، اقتصادية أو غيرها، ستفصل تفصيلا يشجع على السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان للجميع.

إن اتفاق السلام قد تشوبه عيوب كثيرة الآن. فأولا من الصعب أن يعتبر اتفاقا كاملا أو عادلا. بيد أننا نعتقد أنه أعدل من المضي في الحرب، وأنه، على المدى الطويل، يمكن أن يطبق لمصلحة الشعب كله في بلدي وضد مجرمي الحرب المشهورين وما ارتكبوه من جرائم. وننزع إلى الاعتقاد بأنه، بمضي الزمن، سوف ينضج هذا السلام ويصبح عادلا، وأنه، من خلال تدابير تكفل عودة اللاجئين، وتضمن حقوق الإنسان للجميع، سيحل منطق السلام والتسامح والتعايش تدريجيا محل منطق الانقسام على خطوط اثنية ودينية، حتى في أذهان الذين سعوا إلى ذلك الانقسام زمنا طال جدا. وسيكون عليهم أن يتعلموا أن آثار الجرائم يجب عكسها وأن عليهم أن يتقيدوا بالقانون وبمعايير المجتمع المتحضر، لأن ذلك سيكون الطريق الوحيد إلى السلام النهائي.

بيد أنه سيكون عليهم أيضا أن يقبلوا أنه لن يكون هناك ملجأ يحميهم من العدالة، لأن غفران الجرائم التي ارتكبت لم يكن أبدا، ولن يكون أبدا جزءا من أي صفقة للسلام. وفي هذا الصدد يجب أن يكون الالتزام بالسعي إلى تحقيق العدالة من خلال المحكمة الدولية لجرائم الحرب، التزاما لا يتزعزع من جانبنا ومن جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي. فبدون عدل لن تكون هناك مصالحة. وبدون مصالحة قد لا يكتب لهذا السلام البقاء.

أما نحن فلن نسعى إلى الانتقام. لقد تعلمنا، رغم التنازلات المؤلمة من أجل السلام، أن نعرّف انتصارنا بأنه يكمن في الأرواح التي نستطيع أن ننقذها، وفي فرصة إعادة بناء واستعادة الديمقراطية، وأعلى مستويات حقوق الإنسان، والسلامة، والأمن، لجميع مواطنينا في طول البلد وعرضه، مع توفير الحد الأدنى على الأقل من الظروف اللازمة لمعيشة لائقة.

وفي هذا السياق أود مرة أخرى أن أؤكد تطمينات حكومتي للسكان الصرب الذين سيخضعون لسلطة حكومة اتحاد البوسنة والهرسك، مركزين على أننا آمنا دائما بأن البوسنة المتعددة الأعراق لا يمكن الحفاظ عليها إلا بقيام البوسنيين والكروات والصرب وغيرهم بالعيش معا في مساواة وتسامح واحترام للجميع.

وفي الأيام القادمة، سيتعين علينا أن نمارس قدرا كبيرا من الصبر والحساسية والغفران. ولكن فوق كل شيء، نحن ملتزمون بتعزيز المؤسسات الديمقراطية القائمة وإنشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة بغية استعادة سلطة القانون والنظام في كل جزء من بلدنا، مما سيكفل السلامة والعدالة واحترام جميع مواطني البوسنة والهرسك، بغض النظر عن خلفيتهم العرقية أو الدينية.

إن استعادة الثقة المتبادلة ستكون ممكنة إذا فعلت سلطات صرب البوسنة نفس الشيء في الأراضي التي ستبقى تحت سيطرتها في بداية عملية السلام والتطبيع في البوسنة والهرسك. وسيكون هذا ممكنا إذا قُدم مرتكبوا جرائم الحرب للعدالة ومُنعوا من القيام بأي دور سياسي في المستقبل. ولا يجب التضحية بالعدالة، لأن هذه التضحية لن تؤدي إلا إلى تهديد مشروع السلام برمته بالدمار.

وليس هناك جزء واحد من صفقة السلام هذه يمكن تقويضه أو التخلي عنه أو تحريفه أثناء التنفيذ، لأن هذا من شأنه أن يزعزع الثقة في سلامة حسن نوايا المجتمع الدولي، الثقة التي بدأت تعود بعد سنوات من خيبة الأمل.

ولدى البوسنة والهرسك وشعبها الشجاعة اللازمة لتحقيق السلام. وهدفنا النهائي هو البوسنة والهرسك غير المقسمة التي تستعاد فيها الديمقراطية وحقوق الانسان كاملة في جميع أنحاء البلاد، وينعم الجميع بالرخاء. إننا لا نريد أن نبني حواجز أو جدرانا عرقية في بلدنا. ولدينا تقاليد راسخة في التسامح والحياة المشتركة التي يسودها الانسجام بين فئات المجتمع المتنوعة. وسراييفو، بوصفها عاصمة موحدة وغير مقسمة، وبوصفها مدينة مفتوحة لجميع مواطنيها، يجب أن تكون مرة أخرى لا مجرد رمز للتنوع العرقي والديني والثقافي ولثراء البوسنة والهرسك فحسب، بل أن تكون أيضا بابل الجديدة ومنشأ الأمل والتضامن الدوليين الجديدين.

لقد تحملنا معاناة رهيبة أثناء هذا العدوان الطويل، ونأمل أن نتحمل على وجه أفضل تحديات السلام.

وفي الختام، أود أن أؤبن وأرثي جميع البوسنيين والكرواتيين والصرب الذين جاء وعد السلام متأخرا جدا بالنسبة لهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل البوسنة والهرسك على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي هو ممثل كرواتيا، وأعطيه الكلمة.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، أود أن أهنئ وفد الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أؤكد لكم، سيدي، تعاون وفدي الكامل بشأن القضيتين الإقليميتين الهامتين اللتين ستعرضان على المجلس في الأسبوع القادم.

وبالمثل، أود أن أشيد بوفد عمان على الاقتدار الذي أدار به أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إن وفدي يرحب بنظر مجلس الأمن في مشروع القرار الحالي والبت فيه بسرعة. وهذا الجهد الذي جاء في وقته مظهر آخر على التزام المجتمع الدولي بحزم وعزيمة صادقة بإنقاذ البوسنة والهرسك وشعبها أخيرا من أربع سنوات من العدوان وإبادة الأجناس والمعاناة.

وكثيرا ما ينبئنا التاريخ بأن هذا القرن بدأ في عام ١٩١٤ بأحداث مأساوية في سراييفو. والإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم، بإنشاء قوة تنفيذ متعددة الجنسيات لتراقب وتحمي إقامة السلام النهائي في البوسنة والهرسك، سيُظهر أن هذا المجلس قد طوى في الواقع الصفحة الأخيرة من القرن العشرين. وإنهاء ما نأمل أن يكون آخر حرب أوروبية لم يسفر عن سلام عادل، بل عن سلام جيد نوعا ما يستند إلى توازن القوى وواقع شح الموارد. بيد أن السلم العادل لا يزال في المتناول. ولا يمكن أن يتحقق إلا بالتنفيذ الكامل لجميع جوانب اتفاق السلام.

وقبل أربعة أعوام تقريبا، في ١ تشرين الأول/اكتوبر، تعرضت أول قرية بوسنية، وهي قرية "رافون"، لـ "التطهير العرقي" على أيدي وحدات من الجيش اليوغوسلافي الشعبي والمقاتلين غير النظاميين الذين دخلوا البوسنة والهرسك من الجبل الأسود. وبعد أشهر قليلة، حمل مواطنو البوسنة والهرسك، في "كيوبيرس"، السلاح لأول مرة للدفاع عن أنفسهم بطريقة منظمة أمام طابور طويل آخر من دبابات الجيش الشعبي اليوغوسلافي المتقدمة نحوهم. ولقد دفع المدافعون عن كيوبريس، شأنهم شأن الضحايا الأبرياء في رافون، ثمنا باهظا. وما أعقب ذلك في سراييفو وفي أماكن أخرى في البوسنة، كما نعلم جميعا، كان أسوأ بكثير.

بيد أن ما خفف من الدمار بعض الشيء إن بدا ذلك ممكنا، هو الشعب نفسه، مثل أهالي كيوبريس، الذين شكلوا مجلس الدفاع الكرواتي، الذي كان أول مؤسسة تدافع عن البوسنة والهرسك وكان السبب الأول الذي مكّن البوسنة والهرسك من البقاء؛ ومثل أهالي سراييفو، الذين هبوا ببسالة وصلابة للدفاع عن المبادئ والمثل التي تعتبرها حضارة اليوم عزيزة ولا بديل عنها. فقد قدموا للبوسنة الحيوية وروح القتال ضد الشرور الراسخة في أيديولوجيات الماضي، وهي أيديولوجيات عقدت العزم على تدميرها وشعبين من شعوبها.

ويمكننا أن نضيف إلى هذا كل الذين جاءوا إلى البوسنة والهرسك من جميع أنحاء العالم: الزعماء السياسيون، وحفظة السلام، والصحفيون، وعمال الإغاثة الإنسانية: جميعهم ساعدوا البوسنة - بعضهم أكثر وبعضهم أقل - إلا أنهم جميعا ساعدوا. لذلك، يود وفدي أن ينوه بالفقرة ٣٥ من مشروع القرار S/1995/1033، التي تعترف بحسن نوايا وتضحيات المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك.

ومهما كانت الصعوبات والمآسي التي حدثت في السنوات الأربع الماضية، فإن السلام الذي جرى التوصل اليه في دايتون في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ووقع أمس في باريس سيدفع البوسنة والمنطقة كلها قدما إلى الأمام. حقا أن كثيرا من حالات الإجحاف لا تزال بحاجة إلى الإنصاف، ولكننا على ثقة بأنها ستنصف. وزخم السلام الذي امتطيناه منذ أوائل الخريف يعطينا الأمل والثقة. ونشر قوات التنفيذ المتعددة الجنسيات الجيد التوقيت، الذي سيأذن به مشروع القرار الحالي، سيواصل هذا الزخم.

بيد أن زخم السلام لا يمكن أن يتوقف هنا. فالجوانب الاقتصادية والانتخابية لاتفاق السلام يجب أن تنفذ بنفس الالتزام والقوة. ولا يمكن لقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات وحدها أن تضمن السلام الدائم والعادل في البوسنة. وأذكر بالكلمات التي قالها رئيسي عندما تكلم في باريس يوم الأربعاء،

"إننا نواجه، نحن جميع المشاركين في هذا العمل التاريخي، مسؤولية يقتضي منا ألا نسمح لجهود السلام الذي تحقق بهذه الصعوبة أن تفشل".

ويؤسفنا أن الاتفاق بشأن تطبيع العلاقات بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بما في ذلك الاعتراف المتبادل، لم يوقع في باريس. وكان موقف كرواتيا على الدوام هو أن الاعتراف غير المشروط شرط مسبق للحل المنصف لجميع القضايا المعلقة بين أي دولتين ذاتي سيادة.

ويود وفدي أن يؤكد، مع مراعاة أن مشروع القرار الحالي واسع في محتواه، على فقرة واحدة فقط لها أهمية خاصة لحكومتي. إن الفقرة ٨ تعترف بحق جميع اللاجئين والمشردين البوسنيين في العودة إلى ديارهم الأصلية في أمان وتدعو الأمم المتحدة إلى القيام بدور قيادي في إعادتهم إلى ديارهم.

وحكومتي، كما قد يعلم الأعضاء جيدا، تُثقل كاهلها تكاليف العناية بحوالي ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ ومشرد يعيشون الآن في كرواتيا، وهي تكاليف تبلغ الآن حوالي ٢ بليون دولار. ولكننا نشعر بقلق أكبر إزاء حالة ما يقرب من ٣٢٠ ألف لاجئ ومشرد كرواتي بوسني يعيشون الآن في جميع أنحاء أوروبا. ويكاد هذا العدد يمثل نصف الطائفة الكرواتية البوسنية كلها. ويجب أن توفر لهم فرصة العودة إلى ديارهم أو تعويضهم عن ممتلكاتهم على نحو منصف وجيد التوقيت. ومن البديهي أننا نفضل الحل الأول. والطائفة الكرواتية البوسنية، بل البوسنة والهرسك ككل أيضا، ستصاب بضعف سياسي شديد إن لم تعد غالبية هؤلاء إلى ديارها.

والحالة الراهنة قد تسمح بالعودة المبكرة للاجئين والمشردين الكروات البوسنيين الذين تقع ديارهم الأصلية في الأراضي الاتحادية. وعددهم ليس بالعدد الصغير أبدا؛ وقد يبلغ حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ شخص. وقدرة الاتحاد والنسيج المتعدد الأعراق في البوسنة على البقاء تتوقف أساسا على قدرة هذه المجموعة من الكرواتيين على العودة إلى ديارهم قبل إجراء الانتخابات المقرر إجراؤها في الخريف القادم. وهذه الطائفة الكرواتية البوسنية، التي كثيرا ما تعرضت لنقد دولي شديد - بعضه له ما يبرره - تستحق أيضا أن يكال لها المديح لدفاعها عن البوسنة والهرسك. فنضالها من أجل الحقوق الوطنية والاستقلال الذاتي له ما يبرره تماما في ضوء ما عانته من الاضطهاد وتهجير السكان على مدى تاريخ البوسنة والهرسك.

اسمحوا لي أن أنهي بياني بأن أعرض بشكل موجز موقف حكومة بلدي بشأن تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر عن تنفيذ اتفاق آخر يتعلق باتفاق دايتون، هو الاتفاق الأساسي بشأن سلافونيا الشرقية وبرانيا وسيرميوم الغربية، أو منطقة فوكوفار الكرواتية المحتلة. وأن كرواتيا تشعر بالقلق لأن الخيارات التي أوجزها التقرير تضع تشديدا مضادا بشأن المخاطر التي تتعرض لها المنطقة من الخارج ولا تتضمن تأكيدا كافيا بشأن أهم عنصر في الاتفاق، وأعني، نزع السلاح بشكل سريع.

وليس بوسع حكومة كرواتيا أن توافق على محاولة لبناء منطقة آمنة جديدة ومحسنة في منطقة فوكوفار المحتلة، ولا ينبغي لمجلس الأمن أن يُقر ذلك. وهذا النهج لن يحقق أي شيء أكثر من الحفاظ على الوضع الراهن. وهذا ليس في مصلحة الأطراف وليس في مصلحة المجتمع الدولي. وبالتالي، أود أن انتهز هذه الفرصة لأن أسجل رسميا موقفنا بأن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر بشأن وزع قوة دولية كبيرة في كرواتيا أمر غير مقبول لدى حكومة بلدي.

وما زالت كرواتيا ترى أن قوة أقل من ٠٠٠ ٥ شخص تكفي لتنفيذ الاتفاق الأساسي. وحجم القوة الموجودة حاليا في منطقة فوكوفار يمكن أن يكون كافيا. ولكن لو قرر المجلس زيادة حجم القوة، فإن أعدادها يمكن أن تنخفض فورا بعد الشهر الأول من فترة التنفيذ. والواقع أن الجانب العسكري من قوة التنفيذ الجديدة يمكن أن يُعد إعدادا كاملا بعد انتهاء فترة نزع السلاح المقرر أن تستغرق ٣٠ يوما. وفي الوقت نفسه، يمكن تعزيز الجانب المدني.

وينبغي أن تبدأ فترة نزع السلاح في أسرع وقت ممكن، وبالتالي فإننا ندعو أعضاء المجلس لكي ينظروا في هذه المسألة ويتخذوا قرارهم بشأن هذه المسألة في الأسبوع القادم، وبالتأكيد قبل ٢٥ كانون الأول/ديسمبر. ونعتقد أن أي تأخير في معالجة تنفيذ الاتفاق الأساسي سيقلل من إمكانية نجاحه، ولذلك، فإن كرواتيا، لا يمكنها، في ظل أية ظروف، أن تقبل بقوة جديدة يستغرق وزعها أكثر من شهر. وزخم السلام الذي يتضح في اتفاق السلام في البوسنة ينبغي السير على منواله واستخدامه لضمان السلم في كرواتيا أيضا. وهذا الربط الهام بين كرواتيا والبوسنة والهرسك يشار إليه أيضا في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر، والذي يشير إلى أن التهديد:

> "بالفشل في تنفيذ أحدهما سيشكل تهديدا لتنفيذ الآخر" (S/1995/1031، الفقرة ٤٦)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل كرواتيا على بيانه بشأن البند المدرج في جدول أعمال المجلس، بالإضافة إلى ملاحظاته بشأن البند الذي سنتناوله في الأسبوع القادم. وأشكره على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وبموجب القرار المتخذ في وقت سابق في الاجتماع، أعطي الكلمة للسيد فلاديسلاف يوفانوفيتش.

السيد فلاديسلاف يوفانوفيتش(ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود في البداية، أن أعرب ارتياحي لرؤيتكم تترأسون مجلس الأمن. ولما كنت أعرف ما تتمتعون به من روح مهنية عالية، ومهارة دبلوماسية ونزاهة، فإنني لا يساورني أدنى شك بأنكم ستضطلعون بمهامكم بطريقة مثالية.

وأود كذلك أن أتوجه بالتقدير لسلفكم، الممثل الدائم لعمان، السفير الخصيبي، على الموضوعية والروح المهنية اللتين ترأس بهما أعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وقعت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يوم أمس في باريس على اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، وهي على اقتناع تام بأن الاتفاق يرسي المساواة بين الشعوب التي يتكون منها ذلك البلد -أي المسلمين والصرب والكروات - وبين الكيانين اللذين تتشكل منهما، أي جمهورية سربيسكا والاتحاد المسلم/الكرواتي، وبذلك يُهيء الظروف لقيام سلم دائم ومستقر طال السعي من أجله.

وفي أعقاب التوقيع على اتفاق السلم في باريس، الذي وضع بشكل رسمي حدا للحرب الأهلية في البوسنة والهرسك، والاختتام الناجح لمؤتمر لندن، فإن المهمة الأساسية التي ما زالت تنتظرنا هي التنفيذ التام للاتفاق الذي تحقق. ولا تقع المسؤولية فقط على جمهورية سربسكا والاتحاد المسلم/الكرواتي والأطراف المعنية الأخرى، وإنما على العناصر الدولية الأساسية أيضا وبخاصة تلك التي أنيط بها الاضطلاع بمهام رئيسية في مجال التنفيذ.

وأن التوقيع على هذا الاتفاق الشامل لم يكن بالمهمة السهلة. لقد أجبرت جميع الأطراف على تقديم التنازلات. وبالتالي، لم يكن هناك فائزون أو خاسرون. والمهم أن السلام قد ساد في النهاية وأن التنفيذ التام للاتفاق سيسهم في تعزيز الاستقرار، ليس فقط في البوسنة والهرسك، وإنما في المناطق التي تمتد أبعد منها، في البلقان وفي أوروبا.

ويوغوسلافيا، بدورها على استعداد لأن تحترم وتنفذ تنفيذا تاما جميع الالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب الاتفاق. وبعد التوقيع على الاتفاق، فإن شعوب البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي برمته يواجهون تحديات صعبة متمثلة في تنفيذ السلم وتطبيع الحياة. ولتحقيق النجاح، فإن من الضروري للمكونات العسكرية والمدنية للوجود الدولي في البوسنة والهرسك أن تتخذ موقفا محايدا وموضوعيا تجاه جميع الأطراف.

وأثناء عملية المفاوضات تعين التوصل إلى العديد من الحلول التوفيقية الصعبة والمؤلمة من أجل تحقيق السلام. ومن دون شك، فإن إحدى أصعب المسائل كانت مسألة مركز سكان سراييفو. ومن الضروري أن يمنح صرب سراييفو ضمانات ملموسة وأكيدة بأن حريتهم وأمنهم ومساواتهم وحقوقهم الإنسانية سوف تحظى بالاحترام التام وغير المشروط. وطوال العملية بأكملها، بذلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والرئيس ملوسيفتش بخاصة، جهودا دؤوبة من أجل التوصل إلى حل سلمي. وبذلك فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أكدت مرارا وتكرارا سياستها السلمية والمبدئية والتزامها بمعاملة جميع الشعوب في المنطقة على قدم المساواة، وذلك ما اعترف به المجتمع الدولي.

وترحب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتعيين السيد كارل بيلدت ممثلا ساميا في البوسنة والهرسك. وإن النهج المتوازن والجدي الذي اتبعه خلال انخراطه في الأزمة في يوغوسلافيا السابقة وحتى الآن سيعدو عليه بالفائدة بالنسبة للتحديات التي سيواجهها في المستقبل.

وإننا نتوقع وبحق أن يقوم المجلس عما قريب، وفقا للاتفاق، باتخاذ تدابير من شأنها أن ترفع تماما جميع الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

فإعادة الإعمار الاقتصادي والتعاون لهما أهمية حيوية، وينبغي أن تناول جميع مناطق يوغوسلافيا السابقة نصيبها بالتساوي.

وإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقد شلتها الجزاءات الدولية وعزلت عن المجتمع الدولي، تسعى بإخلاص إلى استعادة المكان الذي تستأهله بين أسرة الأمم. وتعتقد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أنه من خلال اتباعها سياسة بناءة تتجه إلى إرساء السلام في جميع أرجاء أراضي يوغوسلافيا السابقة، فإنها اكتسبت حقها في تطبيع مركزها في المنظمات الدولية، ولا سيما في الأمم المتحدة وفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي تطبيع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

وإننا نقدر الجهود التي بذلت في فريق الاتصال بشأن تطبيع مركز جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما الجهود التي بذلها الاتحاد الروسي وفرنسا، وكذلك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وإيطاليا.

وتعرب حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن عدم رضاها إزاء حقيقة إن مجلس الأمن لم يتخذ قرارا باستعادة مركز يوغوسلافيا في الأمم المتحدة. وإن ذلك يثير المزيد من الدهشة نظرا لحقيقة أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يتوقع أن تتعاون تعاونا كاملا مع المنظمات الدولية التي تضطلع بدور محدد في تنفيذ اتفاق السلم بينما القرار المتعلق بمنع يوغوسلافيا من هذا التعاون ما زال ساريا.

وبالتأكيد، لا يمكن أن تكون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مسؤولة عن النتائج السلبية التي لا يمكن تفاديها. ونرى أن الروح الجديدة لدايتون وباريس لا يجوز تكبيلها بالنهج القديم إزاء المشاكل.

لقد كنا على حق في أن نتوقع أن يقوم مجلس الأمن، بعد اتفاق دايتون ومؤتمر لندن والتوقيع في باريس، باتخاذ مثل هذا القرار لإعادة كافة حقوق يوغوسلافيا في الأمم المتحدة دون أية مشاكل. وكان من شأن ذلك أن يمثل الاستمرار الطبيعي للعملية بأكملها، على أساس اتفاق دايتون التاريخي، الأمر الذي سيهيئ المناخ المؤاتي لحل المشكلة برمتها.

ومما يثير الدهشة أن قرار إعادة حقوق يوغوسلافيا في الأمم لم يتخذ، بالنظر الى الاعتراف الذي حظيت به جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لسياستها السلمية واشتراكها في تحقيق اتفاق السلام.

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بوصفها من الأعضاء المؤسسين، تطلب الى مجلس الأمن أن يسمح لها بأن تستأنف شغل مكانها الشرعي في الأمم المتحدة دون تأخير، على أساس الاستمرارية، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

لقد خضع مجلس الأمن مرة أخرى لضغوط بعض أعضائه. وهذا يؤثر تأثيرا سلبيا على مصداقية هذه الهيئة التي تتمثل مهمتها في صون السلم والأمن الدوليين. ولا يمكن لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تقبل هذا، ولا المحاولات المستمرة لفرض شروط جديدة بما يتناقض مع الاتفاق وأي مبدأ من مبادئه الأساسية المتعلقة بالمساواة بين جميع الأطراف، واتخاذ موقف موضوعي ومحايد منها جميعا.

ومن غير المقبول بصفة خاصة أن تفرض الآن شروط اضافية لتطبيع وضع يوغوسلافيا في الأمم المتحدة. لقد ارتبط استبعاد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ارتباطا مباشرا بالأزمة والحرب في البوسنة والهرسك. وبعد توقيع اتفاق السلام وتنفيذه، يصبح من المنطقي أن تستعيد يوغوسلافيا حقوقها كافة. وأي تأخير في هذا الصدد سيضعف عملية السلام ككل بدلا من أن يعززها، وقد يفهمه البعض عن خطأ على أنه اشارة لكي يستغلوا نهجا تمييزيا وغير عادل.

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تعتبر أنها تستحق أكثر من غيرها - أي أنها يجب أن تتساوى في الحقوق والواجبات مع سائر أعضاء الأمم المتحدة. ولا يمكننا أن نوافق على القيام بواجبات دون التمتع بحقوق، أو أن نتحمل واجبات أكثر مما يتحمل الأعضاء الآخرون.

ومن المؤسف أن كرواتيا ألقت العبء واللوم، ضمنا، على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لأن مشروع الاتفاق الخاص بتطبيع العلاقات والاعتراف المتبادل بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا لم يتسن التوصل اليه بالأمس في باريس. وإحقاقا للحق، ينبغي ملاحظة أن كرواتيا في الواقع هي التي رجعت عن مشروع الاتفاق الذي توصلت اليه مع وفدنا في دايتون بشأن شروط الاعتراف المتبادل. ولكن كرواتيا قبلت هذه الالتزامات طواعية، ووفقا لنص وروح مشروع الاتفاق الخاص بتطبيع العلاقات، كانت ملزمة بالوفاء بها.

لقد نفذت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التزاماتها بالكامل. وهي مستعدة لتطبيع العلاقات، بما في ذلك الاعتراف المتبادل بموجب مشروع الاتفاق، بمجرد أن تفي كرواتيا بالتزاماتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/1995/1033) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

سير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التوقيع على اتفاق السلام في باريس هذا الأسبوع، بعد مؤتمر لندن لتنفيذ السلام في الأسبوع الماضي، والاعتماد الوشيك لمشروع القرار المعروض علينا، اجراءات تؤذن ببدء أشمل عملية لإعادة بناء بلد أوروبي، يقدم بها المجتمع الدولي منذ خطة مارشال قبل نصف قرن من الزمان. والحفاظ على تلك العملية سيكون أمرا حيويا لو أريد لأمل السلام أن يضحى حقيقة واقعة.

وهناك جانب هام من تلك المهمة عسكري في طبيعته. فالقوات البريطانية كانت موجودة في البوسنة منذ بداية الجهود المبذولة للتوصل الى تسوية سياسية، أولا، كجزء، من قوة الأمم المتحدة للحماية، التي سهلت جهود المعونة الإنسانية لمئات الألوف من الناس وحافظت على فرص تحقيق تسوية تفاوضية، حتى وإن بدا ذلك في بعض الأوقات احتمالا بعيد المنال. والآن ستشارك القوات البريطانية في قوة متعددة الجنسيات للمساعدة في توفير الأمن اللازم لإعادة البناء في البوسنة. وضمن ما يبلغ مجموعه ٠٠٠ ٦٠ جندي سيشكلون قوة التنفيذ، سترسل المملكة المتحدة ما يربو على ٠٠٠ ١٣ جندي لفترة تقرب من عام. وهذا أوضح دليل ممكن على التزامنا الصادق بالأمن الأوروبي.

ودور قوة التنفيذ الذي قبلته جميع الأطراف سيكون محايدا ومحدودا في نطاقه ومدته. فهذه القوة لن تفرض التسوية السلمية، ولكنها ستتخذ الاجراءات اللازمة لضمان الامتثال لها. واسمحوا لي هنا أيضا أن أوضح أنه إذا ما تقرر أن تقوم قوة التنفيذ في سياق تنفيذ مهامها، باحتجاز ونقل من تصادفهم في البوسنة من أشخاص توجه اليهم تهم من طرف المحكمة الى السلطات المناسبة فإن السلطة المختصة بذلك منصوص عليها في مشروع القرار المعروض علينا، إذا قرأناه مع أحكام اتفاق السلام.

وستكون قوة التنفيذ في الواقع مسعى مشتركا يضم قوات من ٣٢ بلدا من بلدان أعضاء وغير أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. كما أنها ستكون المرة الأولى التي تعمل فيها قوات حلف شمال الأطلسي والقوات الروسية جنبا الى جنب من أجل هدف مشترك - وهي طريقة مناسبة لإنهاء عام الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وهذا أمر يبعث على ارتياحي الخاص بصفتي السفير البريطاني السابق لدى منظمة حلف شمال الأطلسي.

ولكن التنفيذ ليس مجرد عملية عسكرية. فالقوة العسكرية المتعددة الجنسيات شرط ضروري ولكنه ليس كافيا لإعادة بناء المؤسسات والهياكل المدنية والسياسية والاقتصادية التي يجب أن تشكل الأساس لأي مجتمع يرغب في أن يظل موحدا ومستقرا ومزدهرا - وباختصار لجعل السلام دائما ومستقرا. إن حجم المهمة مثبط للهمم. فهي تنطوي على توفير العودة الآمنة لما يقرب من مليوني لاجئ، وتهيئة الظروف التي يمكن فيها للمجتمعات المتعددة الأعراق أن تزدهر من جديد؛ وتنطوي على ضمان الاحترام

الكامل والمتساوي لكل الشعب البوسني؛ وتنطوي على تشجيع ظهور اقتصاد سوقي مفتوح وديناميي يدعم السلام على أساس الرخاء؛ وتنطوي على إجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون ستة الى تسعة أشهر قادمة؛ وأخيرا وليس آخرا تنطوي على اقناع الأطراف، بل واقناع بلدان أخرى في المنطقة أيضا بأن عليها أن تعمل بصدق وعلى وجه الاستعجال من أجل إنشاء نظام اقليمي لتحديد الأسلحة.

ومن حسن حظنا أن هذا العمل الذي يشارك فيه عدد من المنظمات والوكالات المختلفة، بما فيها الأمم المتحدة، سيمضي قدما تحت التنسيق والتوجيه القديرين للسيد كارل بيلدت، مع دعم مجلس تنفيذ السلام، الذي أنشأه مؤخرا مؤتمر لندن. وقد يكون من المناسب أن نشير هنا على وجه الخصوص الى الدور المستمر الهام الذي يخص الأمم المتحدة ووكالاتها، كما حدده تقرير الأمين العام، في مجالات مثل الاغاثة الإنسانية واللاجئين والشرطة المدنية وحماية حقوق الإنسان وإصلاح الهيكل الأساسي. وإسداء المشورة بشأن الانتخابات وشبكات الإعلام وقواعد البيانات في مجال إزالة الألغام. وهذا يبين أن الأمم المتحدة لا تزال الى حد بعيد تشكل جزءا من الصورة.

واتفق مع السيد يوفانوفيتش في أن المهمة الأكثر إلحاحا في المستقبل القريب هي اقناع السكان الصرب في سراييفو بأن مستقبلهم آمن وأن حقوقهم ستكون موضع احترام. ونفس الشيء، بالطبع، ينطبق على كل الأقليات الأخرى الموجودة في أماكن أخرى في البوسنة. وهذا ما يحتم أن يتخذ هذا المجلس، في أقرب وقت ممكن، اجراءات عاجلة لتشكيل وتشغيل قوة الشرطة الدولية التي أوصى بها الأمين العام؛ على أن يتبع ذلك فورا في الأسبوع القادم الاجراء المتوخى في الفقرة ٣٠ من مشروع القرار بخصوص قوة الشرطة الدولية والمكتب المدني التابع للأمم المتحدة.

كل هذا يضع على عاتق المجتمع الدولي التزاما هائلا. وذلك الالتزام بحاجة الآن لأن يقابله تصميم مماثل من جانب شعب البوسنة، وكذلك من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهوية كرواتيا، من أجل إنجاح السلم. وإن عدم تنفيذ ذلك لا يمكن أن يؤدي إلا إلى الإضرار بالتقدم الذي أحرز بعد معاناة وآلام. وعلى وجه التحديد، لن يؤدي عدم تعاون صرب البوسنة إلا إلى استمرار الجزاءات الاقتصادية. وأن التحدي الذي يواجه كل فرد من الأطراف البوسنية يعتبرها هائلة. ولكن المجتمع الدولي مستعد لمساعدتهم على مواجهة ذلك التحدي. وتعتزم المملكة المتحدة أن تظل طليعة تلك الجهود.

ولنكن متفائلين هذه المرة مع الشاعر الإنكليزي.

"الضوء لا يأتي من النوافذ الشرقية فقط
وعندما يطلع الفجر يأتي معه النور وفي
المقدمة تتسلق الشمس ببطء، يا له من بطء
ولكن باتجاه الغرب، انظر، إن الأرض مشرقة!"

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وعلى الأشعار الموجهة إلينا جميعا.

أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ايتل (ترجمة شفوية عن الروسية): السيد الرئيس، رغم أننا نقترب بالفعل من نهاية النصف الأول من رئاستكم، لن يكون الوقت متأخرا جدا بالنسبة لي لكي أعرب عن السرور الذي يغمرني بالعمل في مجلس الأمن تحت إرشادكم القدير. وهذا يتمشى تماما مع القيادة اللطيفة والناجحة لرئيس الشهر الماضي، السفير الخصيبي، ممثل عمان.

تؤيد ألمانيا بالكامل البيان الذي سيلقيه ممثل إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ما سيقوله، اسمحوا لي بأن أقول إن مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن يفرض على أعضائه مسؤولية تتسم بالتحدي. إنهم بتصويتهم بالإيجاب على المشروع يضعون موضع التنفيذ الفعال عملية دولية هائلة - سواء من الناحية العسكرية أو المدنية.

تحمل صحيفة "نيويورك تايمز" صورة لجندي أمريكي، بيتر لونغ من بفالو، يعانق زوجته استيفاني، قبل أن يغادر قاعدة جيشه في منهايم، بألمانيا، في طريقه إلى البوسنة. وبنفس الطريقة، سيذهب الجنود والمدنيون من كثير من البلدان، بمن فيهم كثير من

الألمان، في القريب العاجل إلى البوسنة لضمان السلم، وللمساعدة على إعادة بناء البلد، ولتوفير الأمن عن طريق أعمال الشرطة وللمساعدة في إجراء الانتخابات الديمقراطية - وجميعهم متحدون في جهد دولي سلمي جماعي ومعقد وبعيد المدى.

في نهاية القرن العشرين، أي تقريبا بعد خمسة عقود من الحرب العالمية الثانية، لم نفكر حقا لبعض الوقت، في أن مثل هذه الحرب الوحشية وغير الإنسانية يمكن أن تنشب في وسط أوروبا، لتلحق الأذى بملايين الأفراد، وتزهق أرواح أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ شخص، وتشرد مليوني شخص - ٠٠٠ ٤٠٠ منهم لجأوا إلى ألمانيا، وهم ينتظرون الآن إمكانية العودة إلى ديارهم في البوسنة.

ومن ثم، يعتبر قرار اليوم بشير أمل بالنسبة لشعب البوسنة والهرسك. وإننا نقف على مشارف مرحلة أكثر أهمية بالنسبة لتأمين السلم وبناء السلم.

ويخول القرار وزع قوة متعددة الجنسيات لتنفيذ اتفاق دايتون للسلام الموقع بالأمس في باريس. وستبقى هذه القوة في البوسنة تقريبا سنة واحدة. وحتى ذلك الوقت، يجب تحقيق سلام دائم. وفي هذا السياق من الأهمية بمكان أن نسجل أن جميع الأطراف قبلت وزع قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات وهذا يتضمن استخدام القوة إذا لزم الأمر. ومن الضروري تماما أن تتقيد الأطراف بتنفيذ التزامها بالامتناع عن استخدام القوة وكذلك أن تتعاون بالكامل مع قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات في الجانب العسكري من تنفيذ اتفاق دايتون.

وهناك جانب آخر من تنفيذ اتفاق السلام، وهو ما قاله توا الزميل البريطاني، إن الاتحاد الروسي سيتعاون - لأول مرة - مع منظمة حلف شمال الأطلسي في عملية كهذه. وإننا نأمل بإخلاص أن يعطي هذا نوعية جديدة للعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي وروسيا.

وإن الجزء العسكري من تنفيذ اتفاق دايتون للسلام هو القاعدة التي يرتكز عليها السلام الذي نأمله. لكن البناء الفعلي - وهو على نفس القدر من الأهمية - مهمة مدنية ومن بين جملة أمور علينا أن نعزز توافق الآراء السياسي الذي تحقق والذي يجب أن يؤدي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة؛ وعلينا أن نساعد قوات الأمن المحلية من خلال عمل أفراد قوة عمل الشرطة الدولية المقرر تشكيلها في الأسبوع المقبل؛ وينبغي رصد حقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛ وينبغي تأدية مهام إنسانية هامة؛ وعلينا أن نبدأ بإعادة البناء والتنمية لبلد مدمر اقتصاده.

وفي هذا الجهد، ستظل الأمم المتحدة تقوم بدور هام لحفظ السلم في البوسنة. وإننا نؤيد بالكامل مفهوم قوة عمل الشرطة الدولية القوية وبعثة مدنية تابعة للأمم المتحدة.

ولدي ملاحظة واحدة عن سراييفو، هذه المدينة ذات المكانة الاستثنائية: بالرغم من تجاربنا الشخصية المحزنة، أوضح الجانب الألماني منذ البداية أننا سنعارض أي حل يؤدي إلى تقسيم عاصمة أوروبية أخرى. وقد تأكد هذا الرأي في دايتون. ومن ناحية أخرى، نتابع أيضا بقلق عبارات الخوف والكرب التي يرددها حاليا السكان الصرب في إليدزا وأحياء أخرى من سراييفو - وهذا أعرب عنه الآن أيضا السيد يوفانوفيتش. وبينما نثق بأن الحكومة البوسنية ستفي بالتزامها باحترام حقوق مواطنيها الصرب فإننا نؤيد الخطوات من أجل تعزيز بناء الثقة والأمن في تلك الأجزاء من سراييفو أيضا.

وبما أنني ذكرت للتو السيد يوفانوفيتش، اسمحوا لي بأن أقول كلمة فيما يتعلق بانضمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) إلى الجمعية العامة. أود أن أقول إننا سنرحب بها - بالطبع، بموجب الشروط التي قررتها أجهزة الأمم المتحدة المعنية.

وسيقوم الممثل السامي السيد كارل بيلدت، وفريقه وأحد أعضائه السفير الألماني اشتينر، نائبه في سراييفو، بالجهد الشامل على الجانب المدني. وهناك كما هو الحال في كل مكان في البوسنة، ينبغي للمنظمات الدولية المعنية العديدة أن تعمل جميعا في نفس الاتجاه ويجب ألا يقف أي منهما في طريق المنظمات الأخرى. ومن الأهمية بمكان ألا يوجد تداخل

أو ازدواجية في الجهود. وفي هذا المقام، ينص القرار بوضوح على مسؤوليات الممثل السامي باعتباره السلطة النهائية في الميدان فيما يتعلق بالتنفيذ المدني وكمنسق للعملية المدنية مخول سلطة إصدار التوجيهات عندما يقتضي الأمر.

وستواصل ألمانيا الإسهام بنشاط، سواء في الميدان العسكري أو المدني، من أجل تنفيذ اتفاق السلام. وإن وزع ٤ ٠٠٠ جندي يشكل المرة الأولى في تاريخ جمهورية ألمانيا الاتحادية التي نسهم فيها على هذا النطاق في مثل هذه البعثة العسكرية في الخارج.

وبعد الاعتماد طيلة عقود على تضامن حلفائنا، نعتقد أنه قد آن الأوان لأن تبدي ألمانيا التضامن وأن نظهر ثانية استعدادنا للاضطلاع بالمسؤولية في مجال صون السلم والأمن الدوليين على نطاق أوسع.

إن التعمير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أحد الشروط المسبقة للاستقرار. والمتطلبات الأخرى هي نزع السلاح وتحديد الأسلحة ونظام شامل لتدابير بناء الثقة. وفيما يتصل بهذه الأمور، يحدونا الأمل في أن يكون مؤتمر بيترسبرغ الذي سيعقد في بون يوم الإثنين نقطة انطلاق لمفاوضات مكثفة وناجحة في هذا الشأن.

وبينما نركز جهودنا لاستعادة السلام في البوسنة، يجب علينا ألا ننسى أنه يتعين حل مشكلة أخرى مماثلة في سلافونيا الشرقية وهي منطقة استرعى زميلنا الكرواتي انتباهنا إليها. وإذا لم يتمكن المجتمع الدولي وأعضاء هذا المجلس من الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتهم المناطة بهم بموجب الاتفاق الأساسي، فهناك مجازفة أخرى بأن تتعرض عملية السلام في البوسنة للخطر.

وفي هذه اللحظة، نفكر بأسمى درجات الاحترام في الرجال والنساء الذين كرسوا أنفسهم لما يزيد عن ثلاث سنوات وضحوا في بعض الحالات بأرواحهم خدمة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ومنهم، دفع شركاؤنا الفرنسيون أغلى الأثمان، بوفاة ٥٦ جنديا فرنسيا من الخوذ الزرق. ولهذا السبب، تابعنا بسرور غامر النهاية السعيدة المتمثلة في إطلاق سراح الطيارين الفرنسيين اللذين احتجزا لأكثر من ١٠٠ يوم كرهينتين مجهولتي المصير.

وبينما نتطلع اليوم بأمل يشوبه الحذر صوب مستقبل أفضل لشعب البوسنة والهرسك، ندرك أن الجراح لن تلتئم بسهولة، وأن أسر الضحايا ستحتاج إلى الوقت. وهؤلاء المسؤولون عن جرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي يجب أن يقدموا إلى العدالة. وهنا نضم صوتنا إلى زميلنا ممثل البوسنة والهرسك. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أصدرت المحكمة الدولية اتهامات ضد زعيمي صرب البوسنة كاراديتش وملاديتش لدورهما المفترض في اقتراف الفظائع ضد السكان البوسنيين في سريبرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥.

ودون أن نكشف الحقيقة، وبغير العدالة لا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية. ومن ثم فمن الصحيح أن يؤكد مشروع القرار المعروض علينا على أهمية التعاون التام مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومشروع القرار هذا يوضح أيضا أن للمحكمة دورا تضطلع به في هذا الصدد.

ولن يتمكن المجتمع الدولي من الإبقاء إلى ما لا نهاية على عملية السلام التي تبدأ فعليا اليوم. ولهذا يجب على الأطراف نفسها أن تواجه مسؤوليتها. ويجب عليها أن تستفيد استفادة تامة أفضل فرصة سانحة منذ أمد طويل لتحقيق السلام بمساعدة مجتمع الأمم بأكمله. فإذا أخفق هذا الجهد، ستكون الأطراف لوحدها، ولوحدها تماما، لوقت طويل.

ولكن في الوقت الحاضر، ومع شعب البوسنة والهرسك - المواطنين البوسنيين وصرب البوسنة على حد سواء - نعلق كل آمالنا على الفرصة الفريدة التي يوفرها لنا جميعا اتفاق السلام وتنفيذه الكامل. ويبدو أن الشعوب في البوسنة وفي أوروبا ستتمكن لأول مرة في أربعة أعوام من الاحتفال بأعياد الميلاد دون حرب.

ولهذا فإن ألمانيا ستصوت لصالح مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد مارتينسن (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن مشروع القرار الذي سنصوت عليه سيأذن بالبدء في مرحلة حاسمة من عملية السلام التي بدئت في دايتون، والتي وضع المجتمع الدولي قاطبة آماله فيها لتحقيق السلام الدائم في البلقان.

وكما يرد بوضوح في إحدى فقرات ديباجة مشروع القرار، فإن الصراع في يوغوسلافيا السابقة لا يزال يهدد السلم والأمن الدوليين. وهذا يفسر انشغال الجميع بأن الدور الرئيسي للأمم المتحدة، من خلال الإجراء الذي يتخذه مجلس الأمن، ربما سيتمثل في تنفيذ اتفاق السلام في ظل الاستعراض الدائم. ومن هذا المنطلق، نرى أنه سيكون من السذاجة المفرطة أن نتخيل أن التوقيع على اتفاق للسلام، في حد ذاته، يعني تحقيق السلام النهائي. فهناك عدد من العوامل والمتغيرات التي يستحيل التنبؤ بها وأنه ينبغي توخي أقصى درجات الحذر في تناولها لتفادي أن يتعرض للخطر ما تحقق في دايتون.

وبمشروع القرار هذا، نبدأ أيضا العمل البالغ الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة في مجالات حساسة مثل حماية حقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية، والشرطة المدنية وإزالة الألغام. ونشيد بالأطراف لأنها ارتأت أن تضطلع الأمم المتحدة بهذه المهام. ونرى أن التاريخ سيحكم وأن التجربة ستوضح أن هذا كان أفضل خيار.

ولكن صدمتنا حقيقة أن الإشراف على العمليات الانتخابية - وهو المجال الذي تتمتع فيه الأمم المتحدة بخبرة وكفاءة بارزتين ولا يمكن مضاهاتهما - قد أسند إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولهذا، فإننا نؤيد العرض الذي تقدم به الأمين العام لتلك المنظمة بأنه قد يستفاد من الخبرة القيّمة للأمم المتحدة في هذا المجال في البوسنة لكفالة إقامة مؤسساتها السياسية بسرعة على أساس متين.

ونرى أن من الأهمية الكبرى أن الأطراف دخلت في اتفاقات بشأن مركز قوات السلام التي ستعمل في الأراضي البوسنية. وافتراضنا الأساسي هو أن المعاناة المفرطة التي لحقت مؤخرا بأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية ستدخل في التاريخ كمجرد تمييز مشكوك فيه للأطراف في هذا الصراع.

ونرى أن مما لا غنى عنه أن يكون للقوة التي ستوزع في كرواتيا في الوقت المناسب اتفاق بشأن المركز يمكنها من الاضطلاع على نحو فعال بالدور المطلوب منها.

ومرة أخرى في التاريخ، نجد الحدود الجغرافية والسياسية ترسم في هذا الجزء من منطقة البلقان. وهذا قد يعني أنه، كما حدث في مناسبات لا حصر لها في الماضي، ستبدأ من جديد حركات الهجرة التي تسببت في الكثير من الألم والمعاناة لكامل السكان المدنيين في البوسنة. وهذا التوقع هو مصدر قلق عميق بالنسبة لنا، ونرى أن مجلس الأمن، وكذلك الهيئات والكيانات التي ستعالج مشاكل من هذا النوع ينبغي أن تكون مدركة لعامل عدم الاستقرار الذي ينشأ بالطبع من إمكانية حدوث تدفقات جديدة للهجرة نتيجة لاتفاقات دايتون.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد على الأهمية التي يعلقها وفدي على عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونرى أن المسؤولين عن الفظائع التي كانت ترتكب، إلى وقت قريب، في المنطقة بأكملها لا بد أن يواجهوا عواقب أعمالهم وأنه لو أقيمت العدالة فإن السلام سيكون دائما.

وفي الختام، نود أن نبرز، تسجيلا للحقيقة، أنه عندما ساد الخلاف عمل مجلس الأمن كان المجتمع الدولي عاجزا عن معالجة أزمة البلقان الصعبة. وعندما حققت الدول الكبرى توافق الرأي في قراراتها، بدأت الآمال في تحقيق السلام في الانبعاث. وبإذن الله، فإن روح المسعى المشترك الأساسية ستبقى سائدة حتى نتغلب على العقبات التي لا يزال يتعين علينا تذليلها ونخلفها وراءنا.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باسم وفد عمان، أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، وإلى وفدكم، بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونؤكد لكم أننا سنتعاون معكم في كل وقت. كما نقدر الكلمات الرقيقة التي وجهت لي ولوفد بلدي.

لقد تلقى وفد بلدي بفرح الأنباء السارة من باريس بشأن التوقيع الرسمي على اتفاق السلام بين

الأطراف في الصراع في جمهورية البوسنة والهرسك. وقد مرت أربعة أعوام تقريبا على بدء اندلاع الحرب في ذلك الجزء من العالم، مما أسفر عن وفاة أكثر من ربع مليون نسمة وأصبح ما يقرب من نصف سكان تلك الأمة إما لاجئا أو مشردا. ولا يمكن للكلمات أن تصف الأحداث التي وقعت في جمهورية البوسنة والهرسك. ومن المؤكد أن البوسنة ستبقى في أذهاننا رمزا لتحدي أمة بثبات للقمع والكراهية و "التطهير العرقي". لقد كتبت الأمة البوسنية استقلالها بدماء شعبها، وهذا ولا شك أمر لا يستطيع المجتمع الدولي ولا يجب أن ينساه.

ولا يمكننا أن نضيف الكثير إلى ما قيل وما سيقال هنا اليوم أو في باريس إلا أن نذكر الأطراف مرة أخرى أن عليها أن ترقى إلى مستوى التزاماتها، لأن العالم لا يمكنه أن يشهد انتهاك هذا الاتفاق أو عدم الالتزام به التزاما تاما. فالثمن الذي دفع حتى الآن أفدح مما يمكن للكلمات أن تصفه.

"أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، بهذه العبارة يبدأ ميثاق الأمم المتحدة، وبهذه العبارة نعتقد أن عهدا جديدا يجب أن يبدأ في البوسنة التي دمرتها الحرب. ولا يسعنا إلا أن نذكر الأطراف أن الطريق إلى السلام لن يكون سهلا، بل سيكون وعرا ومتسما بالتحدي. وما حدث في هذا الجزء من العالم أثناء الأعوام القليلة الماضية أكبر من أن يتغير في أيام أو أشهر أو حتى أعوام. فلا يمكن تغيير هذا الفصل من التاريخ، ولكن، لنعمل جميعا على ضمان أن نجعل المستقبل أفضل وأكثر أمنا.

ويقول الكثيرون إن هذا الاتفاق صفحة جديدة في فصل الأحداث في البوسنة. ونحن، من جانبنا، نقول إن هذه الصفحة لا تعني الانتقال إلى كتاب جديد. ولهذا نعتقد أنه يجب إقامة العدالة، ويجب تصحيح أخطاء الماضي، ويجب على من اشتركوا في ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وفي انتهاك القانون الإنساني الدولي انتهاكا جسيما، أينما كانوا في جمهورية البوسنة والهرسك أو في أي مكان آخر في منطقة يوغوسلافيا السابقة، أن يتحملوا المسؤولية كاملة عن أفعالهم. فمجرمو الحرب يجب ألا يكونوا مطلقي السراح بأي حال من الأحوال أمام أعين الضحايا الذين قاسوا بسببهم؛ وإلا فإننا نواجه خطر العودة إلى حالة الاضطراب التي قد تؤدي إلى أحداث مماثلة لتلك التي شهدناها في الماضي. وبالقرار ٨٢٧ المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣، شكل المجتمع الدولي محكمة دولية ليوغوسلافيا السابقة، لكي تحقق في تلك الانتهاكات وتحاكم المسؤولين عن الجرائم والأفعال المرتكبة في حق الإنسانية. ونعتقد أنه يجب تأييد عمل المحكمة الدولية تأييدا شديدا لكي نساعدها على الاضطلاع بولايتها على نحو فعال.

وترحب عمان بأحدث الإنجازات التي طال انتظارها. وفي هذا الصدد، نثني على جهد حكومة الولايات المتحدة التي استضافت المحادثات عن قرب التي أفضت إلى التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام في دايتون، أوهايو. ونقدم امتناننا أيضا لكل البلدان والمنظمات التي اشتركت في مرحلة معينة في الجهود المتضافرة لإرساء السلام في جمهورية البوسنة والهرسك، وبخاصة جهود فريق الاتصال الذي بذل جهدا كبيرا وأنفق وقتا طويلا نشهد كلنا نتائجهما الآن، في خاتمة المطاف. وندعو الأطراف إلى الوفاء بحسن نية بالالتزامات التي قطعتها بموجب هذا الاتفاق، مؤكدين أن الامتثال لذلك له أهمية جوهرية بالنسبة لتحقيق سلام دائم وتهيئة الظروف المؤاتية للتعمير والتنمية في ذلك البلد.

وستختبر الأيام القادمة نيات الأطراف في الوفاء بالتزاماتها التي قطعتها في باريس لإرساء هذا السلام الثمين. وستصوت عمان في صالح مشروع القرار المطروح علينا على أساس أن اتفاق السلام سيحترم دائما بأكمله من جانب جميع الأطراف المعنية، وأن الأطراف ستمتنع عن القيام بأية أعمال قد تقوض اتفاق السلام. والقوة الجديدة التي ستنشأ ستضطلع بواجباتها بأقصى طاقتها، وفقا للولاية المنوطة بها ولاتفاق السلام، مع الاحترام التام لسيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وستستمر جهود الأمم المتحدة لمساعدة شعب البوسنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل عمان على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كين هواسون (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد حققت مؤخرا عملية السلام في

يوغوسلافيا السابقة إنجازا هاما نتيجة للجهود المشتركة من جانب المجتمع الدولي. فعقب التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام في الشهر الماضي من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، أصدر المؤتمر الدولي في لندن قرارات بشأن الاضطلاع بمهام مدنية. وقد وقعت الأطراف رسميا أمس اتفاق السلام، وبذلك تكون قد أتاحت فرصة هامة للإسراع بالتسوية السياسية الشاملة للحالة في يوغوسلافيا السابقة.

ونحن نرحب ترحيبا حارا بهذه التطورات الإيجابية. ونعتقد أن التوقيع على هذه الاتفاقات يتماشى مع المصالح الأساسية لشعوب مختلف البلدان في يوغوسلافيا السابقة ويشجع على إرساء السلام والاستقرار في أوروبا وفي العالم. ونأمل أن تحترم الأطراف هذا الاتفاق وأن تعمل باستمرار على إرساء السلام والاستقرار في يوغوسلافيا السابقة في موعد مبكر، لكي تتمكن بلدان تلك المنطقة من العيش في وئام وتتمكن شعوبها ومجموعاتها القومية من التمتع بحياة يسودها السلام.

والحل الأساسي ليوغوسلافيا السابقة هو تحقيق تسوية سياسية شاملة بالطرق السلمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة بلدان المنطقة وسلامتها الإقليمية وأن يكافح لتمكين تلك البلدان من الحياة في وئام. وقد بذلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية جهودا دؤوبة في عملية السلام في البوسنة والهرسك يجب الاعتراف بها وتشجيعها من جانب المجتمع الدولي. وينبغي لمجلس الأمن أن يكافح بغية التوصل إلى حل في وقت قريب لمسألة مركز جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأمم المتحدة.

وأثناء الأعوام الثلاثة الأخيرة، بذلت الأمم المتحدة جهودا كبيرة في عملية السلام في يوغوسلافيا السابقة. وقد نشرت قوات حفظ السلم في يوغوسلافيا السابقة واضطلعت بدور في احتواء الصراع، وفي تقديم المساعدة الإنسانية، وفي نشر القوات الوقائي. وقد أسفرت إجراءات الأمم المتحدة في هذا المجال عن بعض النتائج، ولكن هناك دروسا أيضا يمكن استخدامها كمراجع يستعان بها عند الاضطلاع بعمليات من هذا النوع في المستقبل.

ولا شك في أن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك عملية هامة. وينبغي للأمم المتحدة ولمجلس الأمن أن يتحملا المسؤوليات الهامة.

لذلك، فإن مجلس الأمن عندما يتخذ قرارا، ينبغي له أن يلتزم بدقة بمقاصد الميثاق ومبادئه.

وانطلاقا من موقف الصين في دعم عملية السلام في يوغوسلافيا السابقة، وأملها في أن يتحقق في وقت مبكر السلام الدائم في البوسنة والهرسك، ونظرا للرغبات العاجلة التي أبدتها الأطراف المعنية، ولأن مشروع القرار هذا يدعو الى اتخاذ إجراءات فريدة في ظل ظروف غير عادية، فإن وفد الصين سيصوت مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا. غير أن ذلك لا يعني أن موقف الصين قد طرأ عليه أي تغيير. فإن الصين ما فتئت دوما لا توافق على العمليات التي يأذن بها مجلس الأمن عندما يستند فيها الى الفصل السابع من الميثاق ويعتمد تدابير إلزامية، ناهيكم بإمكان موافقتها على أن يأذن المجلس باستخدام القوة بغير حدود. ونعتقد أن قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات يتعين عليها لدى اضطلاعها بمهمتها أن تحافظ على طابعها الحيادي وغير المتحيز وأن تتلافى استخدام القوة بشكل مفرط حتى تتجنب تشويه صورة الأمم المتحدة. ونعتقد أنه يتعين على قوة التنفيذ أن تقدم تقارير كاملة وحسنة التوقيت عن تنفيذ مهمتها الى مجلس الأمن حتى يمكنها قبول المراقبة والتوجيه من المجلس.

وتشعر الصين بقلق خاص إزاء يوغوسلافيا السابقة وتطور الحالة في البوسنة والهرسك. وليست لدينا أية مصالح أنانية في يوغوسلافيا ولا نسعى الى ذلك. ونحن نؤيد عملية السلام في يوغوسلافيا السابقة، ونأمل مخلصين في أن يكون بالإمكان تحقيق السلام، السلام الدائم، والأمن، والتنمية في أسرع وقت ممكن، وأن يتمكن الناس من أن يعيشوا حياة سلمية في هذه المنطقة. وستواصل الصين بذل جهودها من أجل تعزيز عملية السلام في يوغوسلافيا السابقة. وانطلاقا من المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، أقامت الصين علاقات قائمة على الصداقة والتعاون مع بلدان يوغوسلافيا السابقة.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد رواندا أن يزجي الشكر والثناء للبلدان التي ساعدت في النهوض بعملية السلام في يوغوسلافيا السابقة وجعلت من الممكن وضع نهاية لحرب استمرت أربعة أعوام. كما نرحب بالتسوية التفاوضية السلمية للصراعات في يوغوسلافيا السابقة. وخصوصا فيما يتعلق بالمحافظة على السلامة الاقليمية لجميع الدول داخل حدود معترف بها دوليا. ويرحب وفد بلدي أيضا بكون هذه الاتفاقات قد أنهت حربا سببت معاناة لأناس أبرياء، خصوصا من النساء والأطفال وغيرهم ممن لم يشتركوا في القتال، الى جانب فئات الآلاف من الذين لقوا حتفهم بفظاعة في أحيان كثيرة بدون سبب.

ويلاحظ وفد بلدي بارتياح أن مشروع القرار هذا يتضمن فقرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويحدونا وطيد الأمل في أن تتم محاكمة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم مخلة بالإنسانية وأن يوضع حد لحالة الإفلات من العقاب السائدة في هذه المنطقة وفي منطقة البحيرات الكبرى، وأن يصبح ذلك بمثابة مثال يضرب للعالم كله.

ويود وفد بلدي أن يختتم كلمته بالإعراب عن رغبته - عن رجاء الى مجلس الأمن والدول الأعضاء في هذه المنظمة بأن يجعل هذه الوسائل الرائعة التي أتيحت توا لضمان احترام السلام في يوغوسلافيا السابقة، والطاقة التي بذلت والسرعة التي تم بها التوصل الى مشروع القرار هذا وتنفيذه، تشكل مثالا طيبا يحتذى ويطبق في المستقبل بطريقة مماثلة ودون تمييز على أية دولة عضو في هذه المنظمة تجد نفسها في حاجة اليه.

وستصوت رواندا تأييدا لمشروع القرار هذا.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بتوقيع اتفاق السلام في باريس بالأمس، تكون الأطراف في يوغوسلافيا السابقة قد اتخذت خطوة هامة أخرى في سعيها من أجل إرساء السلام في أوطانها. وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة فإنها مع ذلك خطوة رمزية نظرا لأن الجزء الصعب في تنفيذ شتى الاتفاقات التي توصلت اليها تلك الأطراف يأتي الآن. ونحن نهنئ في هذه اللحظة بالذات كل شعب البوسنة والهرسك وقادته على ما يبدو بمثابة بزوغ السلام في بلد عصفت به الحرب والصراعات والكراهية خلال السنوات الأربع الماضية.

وبعد أن تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق دايتون يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، لاحظ وفد بلدي أن ذلك التطور يمثل تقدما هاما في عملية السلام. وقد رأينا فيه خطوة أولى نحو ما سيكون دونما شك طريقا طويلا وصعبا الى السلام. ومع ذلك فقد اعتقدنا آنذاك، شأننا الآن، أن هذا الاتفاق يمثل أفضل فرصة سنحت حتى الآن لإنهاء ذلك الصراع. لذلك فإننا نكرر دعوتنا الى كل الأطراف البوسنية وحلفاء كل منها لأن يساندوا التزاماتهم بخطوات ملموسة على أرض الواقع.

وسوف تكون للاتفاق الذي تم التوصل اليه آثار انسانية وعاطفية كثيرة، فمن المحتمل أن يؤدي الى عمليات انتقال أناس بما ينطوي عليه ذلك من آثار على حياتهم. فقد يتعين أن يتخذ البعض قرارات صعبة حول ما اذا كانوا يبقون حيث عاشت أسرهم مئات السنين، أو ينتقلوا الى مناطق أخرى سيشعرون فيها بمزيد من الأمن. هذه مسائل عاطفية سيتوقف على حلها نجاح اتفاق السلام.

هناك أيضا مسألة هامة، هي مسألة العدالة مقابل ضرورة تحقيق السلام في الوقت الحالي. ومع ذلك دعوني أقول إن حكومة بلدي ستقدم تعاونها الكامل لعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وذلك أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في نهاية المطاف بدون عدالة، وما لم تقم العدالة فإن سلسلة أعمال القتل في منطقة البلقان قد لا تتوقف أبدا.

ولن تكون هناك إجابات سهلة بالنسبة لجميع هذه المسائل، ومع ذلك فإنه لا يوجد أي بديل عملي لجهد يتسم بالتصميم يرمي الى التصدي لهذه المشاكل وحلها، إذا قدر لشعوب البوسنة أن تبدأ في التمتع بالسلام وتبدأ عملية إعادة بناء حياتها وديارها. وستؤازر حكومة بلدي هذه الشعوب وتقدم لها كل دعم ممكن في حدود إمكاناتنا. ونتمنى لهم كل الخير.

وبالإضافة الى ما سبق، ينبغي لكل أطراف الصراع وخصوصا جميع دول المنطقة، الاعتراف بالسيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لبعضهم بعضا. ولا بد من بذل جهد مخلص والتعهد بالتزام حقيقي بنبذ المنطق العسكري والوهم بأنه يمكن أن يكون هناك منتصر ومهزوم. وفي هذا الصدد، يتعين على جميع الدول أن تحترم المرفق ١ - باء من اتفاق دايتون بشأن تحديد الأسلحة والاستقرار الاقليمي. ونحن ندعو دول المنطقة، وكثير منها لديها القدرة على انتاج الأسلحة، بأن تتحلى بالمسؤولية في تعاملها مع الأطراف. وعلاوة على ذلك، لابد من أن يعترف الجميع بالطبيعة المتعددة الأعراق والديانات والثقافات لدول المنطقة وأن يحترموا هذه الطبيعة التعددية ويحافظوا عليها.

لقد وصف مشروع القرار المعروض علينا بأنه عاجل وله أهمية حاسمة بالنسبة إلى تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة. وقد طلب إلى المجلس الأمن أن يعتمد مشروع القرار هذا حتى يمكن البدء في عملية التنفيذ. ومن حيث المبدأ، ليس لدى وفدي أية صعوبة في تقبل هذا الرأي. إننا جميعا مع السلام. ومع ذلك اسمحوا لي أن أقول ما يلي.

إننا كنا نفضل عملية للأمم المتحدة تخضع سياستها لمراقبة مجلس الأمن وللإشراف الإداري للأمين العام. رغم أن أطراف الاتفاق طلبت قوة متعددة الجنسيات. إننا على علم بالطبع بملاحظات الأمين العام عن عدم قدرة الأمم المتحدة في الوقت الحاضر على الاضطلاع بمثل هذه العملية. وفي رأينا أن ما تفتقده منظمتنا في الظروف الحالية هو المساندة السياسية والدعم بالموارد من قبل الدول الأعضاء لكي تضطلع بشكل مباشر بعمليات انفاذ حسبما هو متوخى بموجب الفصل السابع من الميثاق.

ويعتقد وفدي أنه ينبغي لنا ألا نواصل التخلي لمجموعة من الدول القوية عما يعتبر عادة مسؤولية الأمم المتحدة. ويرى وفدي أنه ينبغي، بالإستعانة بالإرادة السياسية الضرورية والالتزام بأفكار الأمن الجماعي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، أن توضع القوات المتعددة الجنسيات لإنفاذ السلام تحت تصرف الأمم المتحدة وأن تعمل تحت إمرة الأمين العام.

وفيما يتعلق بشتى الأحكام الواردة في مشروع القرار المستفيض هذا، فإننا نود أن نشير إلى أن اعضاء فريق الاتصال استغرقوا حوالي اسبوعين كي يناقشوا ويحلوا فيما بينهم شتى التعقيدات فيما يعتبر دون شك عملية عسكرية وسياسية وإنسانية معقدة. ولا ريب أن من غير الواقعي أن ينتظر من أعضاء مجلس الأمن الآخرين أن يقدموا مساهمات مجدية لإثراء هذه العملية في أقل من ٤٨ ساعة. ولا نود أن نعتقد بأن ذلك قد حدث عمدا لتحقيق غرض جعلهم غير قادرين على الإسهام بصورة مجدية.

وعلى سبيل المثال، فإن المسائل المتعلقة بالإطار الزمني ومفهوم العملية ليست واضحة تماما، كما لا يستطيع المرء أن يقول بالضبط من أين يستمد منصب الممثل السامي - رغما عن صفات المرشح للمنصب شرعيته وسلطته. ولا ينبغي لنا، كدول أعضاء في الأمم المتحدة، أن نؤيد قرارات تفضي إلى إخضاع منظمتنا أو أميننا العام لمنظمة أخرى، مهما كانت قوة أعضاء تلك المنظمة. وعلى كل حال، فلا تزال منظمتنا أقوى تعبير عالمي عن إرادة المجتمع الدولي.

ومع ذلك، ونظرا إلى سياسة حكومتي المتمثلة في تأييد جميع مبادرات السلام والهدف الأولي للمساعدة في حل صراع البلقان، فإن بوسعنا أن نعرب عن موافقتنا على الغرض الغالب من وراء مشروع القرار هذا. لذلك فإن بمقدورنا أن نؤيده.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يجتمع مجلس الأمن اليوم في منعطف حرج في الحالة في البوسنة والهرسك. وسيكون لمداولاتنا عواقب بالغة الأهمية وبعيدة المدى بالنسبة للتقدم صوب تنفيذ اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في دايتون بولاية أوهايو. وفي هذا الصدد، يوفر تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر أساسا راسخا للتصدي للقضايا الواردة في مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

ويولي وفدي أهمية كبيرة لحل الصراع في يوغوسلافيا السابقة، لأنه أنزل قدرا هائلا من المعاناة والخراب بجميع من لقيهم في طريقه، ومن بينهم آلاف من النساء والأطفال العزل. والحق أنه لم ينج من الآلام

الجسمانية والعاطفية القاسية التي تركت ندوبا عميقة على شعب المنطقة، سوى قلة قليلة.

إن توقيع اتفاق السلام في باريس في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر يتيح لشعوب البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا أملا حقيقيا في أن تستطيع أن تخلف وراء ظهورها أسوأ صراع نشب في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. إن استمرار الصراع لم يكن ليؤثر بشكل سلبي فقط على شعوب بلدان يوغوسلافيا السابقة، وإنما يهدد استقرار المنطقة.

ومن رأي وفدي أن مشروع القرار المعروض علينا يوفر إطارا قيما يمكن أن تبدأ فيه عملية المصالحة ويسهل إقامة السلم في المنطقة. كما أن مشروع القرار هذا يضم عناصر هامة تحقق مزيدا من التقدم صوب الاعتراف المتبادل فيما بين الأطراف المعنية في جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية السابقة، وهو العنصر الرئيسي لتوفير السلم والرخاء في يوغوسلافيا السابقة.

وسيكون من الصعب إدراك السلم والمصالحة في يوغوسلافيا السابقة بدون التزام من قبل الأطراف، لا سيما في علاقاتها بعضها مع بعض، على نحو ما هو منصوص عليه في الفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار، وبدون جهود المجتمع الدولي المتواصلة التي تمس اليها الحاجة من أجل تقديم المساعدة إلى برامج التعمير التي تعالج حاجات هذا البلد العاجلة والطويلة الأجل.

وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي أن من الضروري تهيئة مناخ يشجع على مواصلة تحديد الأسلحة، مما يدعم مناخا يعزز التنمية المستدامة والرخاء، ويتطلب ذلك أيضا أن تتحمل البلدان المجاورة المسؤولية عن التعاون في تنفيذ هذه التدابير وتقديم جميع المساعدات تحقيقا لتلك الغاية.

ويتوخى مشروع القرار اختتام وإنهاء ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في نهاية الأمر. لذلك ينبغي لنا أن نوجه التحية إلى جميع النساء والرجال الذين خدموا في قوة الحماية والذين كرسوا مواهبهم وجهودهم التي لا تكل للسعي دون هوادة من أجل إقرار السلم في البوسنة والهرسك على مدى السنوات الأربع الماضية، لا سيما أولئك الذين قدموا التضحية العظمى. وأندونيسيا، بوصفها دولة مساهمة بقوات، فخورة بأنها قدمت تأييدها لقضية السلم.

لقد أوجدت الأعمال العدائية، التي استمرت ما يقرب من أربع سنوات، أكثر من مليونين من اللاجئين والمشردين، في الوقت الذي شلت فيه الهيكل الأساسي الاقتصادي للبلاد. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي الملاحظات التي أبداها الأمين العام في تقريره بأننا نحتاج إلى التركيز على مشاكل وشواغل إعادة اللاجئين والمشردين إلى وطنهم وإغاثتهم فضلا عن تلك المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان. إننا نعتقد بأن هذه مجالات تستطيع الأمم المتحدة أن تواصل القيام فيها بدور حيوي لا غنى عنه، فتوطد بذلك عملية السلام.

وعلاوة على ذلك، يعتقد وفدي بأنه يجب توجيه جهود كبيرة ودؤوبة صوب إصلاح الهيكل الأساسي الاقتصادي للبلاد وتعميره. لذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي بقوة على أن يقدم المساعدة لبرامج التعمير التي تتصدى لحاجات البلاد العاجلة والطويلة الأجل على حد سواء.

ومن رأينا أن مصداقية اتفاق السلام ستتأثر إلى حد كبير بمستوى التعاون الذي تلقاه المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويرغب الوفد الاندونيسي في التشديد على أهمية الأحكام الواردة في الفقرتين ٤ و٥ من مشروع القرار، ويعيد تأكيد الدعوة لجميع الأطراف بالامتثال لطلبات المساعدة.

لقد خلصنا، بعد أن درسنا بعناية مشروع القرار المعروض علينا اليوم، إلى أنه يوفر لشعب البوسنة والهرسك فرصة لإنهاء سنوات طويلة من إراقة الدماء والصراع مزقت نسيج بلادهم ذاته. وفي حين أن وفدي يدرك أن ظروفا عديدة ستؤثر على مصير عملية السلام مستقبلا، فإننا رغما عن ذلك نكرر التأكيد بأنه ينبغي الوفاء بالشرطين الحاسمين الواردين في تقرير الأمين العام المتعلقين بتعزيز عملية السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي لمجلس الأمن أن يبقي هذه الأزمة قيد نظره الفعلي. كما أن وفدي يولي أهمية كبيرة لشمولية مشروع القرار وينظر إليه على أنه وسيلة هامة لتوفير بيئة تفضي إلى الحل السلمي لهذه الحرب المأساوية.

وبالنظر إلى ما تقدم ذكره، فإن وفدي، بعد تقليب الرأي وانعام الفكر، سيصوت مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن احتمالات السلام والأمن في البوسنة والهرسك لم تكن أبدا أشد إشراقا مما هي الآن. إن الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، الذي تم مهره بالأحرف الأولى في دايتون بأوهايو في الشهر الماضي، وتم التوقيع عليه في باريس أمس، يؤذن بعهد جديد من الأمل حيث كان اليأس، والتسوية والتعاون حيث كانت المجابهة والنزاع. وليس هذا السلام كاملا بأي معيار، ولكن ذلك أمر كان لا بد من توقعه بعد ثلاث سنوات ونصف من القتال. وليس من شك أن النُدب التي تركتها الجروح العميقة التي أثخن بها سكان البوسنة بعضهم بعضا خلال الحرب سوف تظل ظاهرة لزمن طويل في المستقبل، غير أن الاتفاق الموقَّع عليه بالأمس يوفر أفضل احتمالات لمستقبل سلمي. وعبء المسؤولية يقع على عاتق الأطراف وحدها: فإما استئناف القتال أو الالتزام باتفاق دايتون للسلام. وعليها أن تنتهز الفرصة الماثلة في هذا الاتفاق لإنشاء الظروف المؤدية إلى سلام مأمون ودائم، في بلدها. وينبغي لها أن تطوي صفحة جديدة وأن تبدأ رحلة على طريق المصالحة الوطنية والإبلال والمستقبل السلمي. إن ذلك حق عليها للأجيال القادمة من البوسنيين. ولا يمكن للمجتمع الدولي إلا أن يساعدها في بناء روح من الانتماء إلى أمتها ومن الوحدة والعدالة وتقاسم المصير.

ونحن نحث مجتمع المانحين أن يسهم بسخاء في عملية إعادة بناء البوسنة وتنميتها. غير أن ذلك أيضا سوف يرتهن باستعداد الأعضاء في التعاون ورغبتهم فيه ليس فقط مع شركائهم بل كذلك، وهو أهم، فيما بين أنفسهم.

وبينما نودع قوة الأمم المتحدة للحماية، نحني رؤوسنا تكريما لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين دفعوا الثمن الأقصى في خدمة السلام في يوغوسلافيا السابقة. ونشيد أيضا إشادة مستحقة تماما بجميع رجال ونساء قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة الذين حاولوا، في ظروف صعبة، صون السلام عندما لم يكن بوضوح موجودا أي سلام يُصان. إن عملهم، وكذلك عمل من فقدوا حياتهم، لم يذهب جُفاء. فقد أنقذت حياة الكثيرين بفضل اسهامهم وتضحياتهم.

لقد قيل وكُتب الشيء الكثير عن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة. والدروس التي يجب أن تستمد منها ليست دروسا عادية. فيجب علينا أن نشاور أنفسنا كثيرا كي نستخلص النتائج بشأن الانتكاسات الكثيرة وبشأن النجاحات. فليس من شك أن قوات السلام التابعة للأمم المتحدة قد لعبت دورا هاما في البوسنة. غير أنها كانت قد أرسلت في مهمة مستحيلة. وما أبدته الأطراف المتحاربة من شراسة في قتل بعضها بعضا، في عدم اكتراث كامل، جعل من الضروري للمجتمع الدولي أن يتدخل لإنقاذ البوسنة من تدمير نفسها. وعندما اتخذت الأمم المتحدة قرارا بأن تتدخل في البوسنة كان ذلك بدافع إلى البحث عن حل سلمي للنزاع. ولكن من أسف أصبحت عملية الأمم المتحدة لصون السلام عملية من عمليات ضحايا الحرب.

فأولا أصبحت الأطراف في النزاع شركاء غير موثوق بهم في السعي إلى السلام. فقد شعروا، بدرجات متباينة من النزعة إلى المقاتلة، أنهم يستطيعون أن يكسبوا في ساحة القتال أكثر مما يستطيعون أن يكسبوا على منضدة المفاوضات. وثانيا، لم يكن تحت تصرف الأمم المتحدة الموارد المالية والبشرية والسَوقية اللازمة للعمل. وقد وجهت انتقادات شديدة لقوة الأمم المتحدة لأنها أخفقت في القيام بأشياء لم تكن مزودة بما يلزم للقيام بها. ومن كانوا يتحملون الوطء الأكبر للحرب كانوا يظنون أن قوة الأمم المتحدة سوف تخوض الحرب بالنيابة عنهم. وفي حالة اليأس التي كانوا فيها كان ذلك شيئا مفهوما. غير أن نقطة أساسية فاتتهم: ألا وهي أن قوة الأمم المتحدة لا يمكن أن تخوض حربا إلى جانب أي من الأطراف، وأنها لم تعط أبدا أية ولاية لخوض حرب. وكان من المهم إلى أقصى حد أن تظل القوة حكما محايدا، حيث أن مهمتها الأولى كانت الإبقاء على الأطراف المتحاربة منفصلة، وأن تكفل تسليم التوريدات الإنسانية إلى المحتاجين. غير أنها لم تكن، قطعا، قوة مقاتلة. وقد مُني السكان بخيبة أمل حينما رأوا أن قوة الأمم المتحدة لا يمكن أن توفر لهم الحماية

من الهجوم التي لا يمكن اختراقها، والتي كانوا يأملون أن يحصلوا عليها.

وبذلك فإن مصداقية الأمم المتحدة جُعلت على خط النار. وأصبحت موثوقيتها كأداة لحفظ السلام والأمن الدوليين موضع تساؤل. وما شُوهد من إخفاق الأمم المتحدة في إعادة السلام إلى البوسنة والهرسك قد حدا بالأطراف إلى البحث عن المساعدة من جهات أخرى. بيد أن ضحايا المآسي، مثل المأساة التي حاقت بشعب البوسنة، لا يزالون يتطلعون إلى الأمم المتحدة للحصول منها على مساعدة تخفف نزاعاتهم وتخفف البؤس والشقاء اللذين جلبتهما تلك الحروب عليهم.

وعلى سبيل التلخيص نقول إن الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك يوفر أفضل وعد للسلام في تلك المنطقة حتى الآن. أما أن يكون هناك مستقبل وضّاء أو مستقبل قاتم في ذلك البلد، وما يحيط به، فهو أمر منوط بأهل المنطقة أنفسهم وبجيرانهم. إن اتفاق السلام قد وضع إطارا العمل، ومن نقطة الانطلاق هذه يمكن لهم الإتيان بتحسينات، حيث توجد وجوه قصور في الاتفاق. ولكن ما هو مهم للغاية هو الإرادة السياسية والالتزام بإعطاء فرصة للسلام. ومهما بدا الماضي التعيس مفجعا، فإنه ينبغي تناسيه بقدر الإمكان وأن يرفع الذنب عن الناس الأبرياء حتى يستطيعوا استئناف العيش بطريقة عادية. وقد أقيم الجهاز اللازم للتعامل مع مرتكبي جرائم الحرب. وينبغي ألا يكون لهم مكان يختبئون فيه. بل ينبغي ملاحقتهم إلى نهاية الأرض وعقابهم على جرائمهم.

وسوف يصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار المقدم لنا.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن وفدي رحب بالأمس بالتوقيع رسميا في مؤتمر السلام بباريس، على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك وعلى مرفقاته، من كل من جمهورية البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وأطراف أخرى معنية. وكان ذلك حدثا هاما، يتلقاه وفدي بالتصفيق، لأنه، مع الاتفاق الأساسي حول منطقة سلافونيا الشرقية وبرانجه وسيرميوم الغربية، يسمح لنا بالأمل في إدراك تسوية سلمية في منطقة يوغوسلافيا السابقة وفي وضع حد للنزاع الذي سبب آلاما لا توصف لشعوب تلك المنطقة.

وقد ارتحنا أيضا إلى نتائج مؤتمر تنفيذ السلام، المعقود بلندن في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر، بشأن الحاجة إلى إيجاد مناخ من الاستقرار والأمن في البوسنة والهرسك، لوضع تدابير سياسية تقود البلد على درب الديمقراطية وسيادة القانون، لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ولعودة اللاجئين والمشردين، وللبدء سريعا في عملية التعمير الوطني، وتطبيع العلاقات مع الدول المجاورة ومع المجتمع الدولي. إن وفدي يساند الأهداف والمهام التي تمخض عنها المؤتمر، ويأمل ويتوقع أن يقدم المجتمع الدولي مساندته لهذه الفرصة الجديدة لسكان البوسنة والهرسك بأن يعيدوا بناء حياتهم في مناخ من السلام والازدهار.

إن الانتقال من قوة الأمم المتحدة للحماية إلى قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات جانب هام من جوانب التنفيذ العسكرية لاتفاق السلام. ومن شأن هذه الخطوة أن تكفل استمرار الامتثال للاتفاق من حيث وقف الأعمال العدائية وسحب القوات من المنطقة الفاصلة، التي اتفق عليها لأغراض وقف إطلاق النار، والمساعدة في ضمان حرية الحركة للسكان المدنيين واللاجئين والمشردين والإشراف على أنشطة تطهير الألغام، وبقدر المستطاع، مساعدة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيره من المنظمات الدولية في مهماتها الإنسانية.

ويوافق وفدي على إنشاء قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات تحت قيادة وإشراف موحدين للقيام بمهامها المحددة في المرفقين ١ - ألف و ٢ لاتفاق السلام. ونحث حكومة جمهورية البوسنة والهرسك على التعاون مع قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات وتقديم كل تسهيل ممكن لها في أداء مهامها.

وكان الهدف الأسمى لقوة الأمم المتحدة للحماية هو حماية الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية. وقد وفرت قوة الأمم المتحدة للحماية، في قيامها بولايتها، دعما قيما للغاية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الذي سيستمر، بموجب المرفق السابع من اتفاق السلام، في تنسيق المساعدة الإنسانية وتنفيذ

خطة لعودة اللاجئين والمشردين. ويوجد ما يزيد على مليون لاجئ ومشرد في البوسنة والهرسك، ويجب تيسير تحركهم. ولذلك، نرى من الضروري أن تقدم القوة المتعددة الجنسيات المكلفة بتنفيذ اتفاق السلام المساعدة إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وللمنظمات الإنسانية الأخرى. وبالمثل، يرى وفدي أنه يجب اعتماد تدابير لبناء الثقة في البوسنة والهرسك، وفي ضوء حالة حقوق الإنسان، يجب تشكيل قوة شرطة دولية لرصد احترام حقوق الإنسان وضمان تطبيق القانون والإشراف على المسؤولين عن هذه الأنشطة، وتدريبهم، ومساعدة الأطراف على خلق الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلد.

ويجب رصد حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك عن كثب. وبالتالي، فإن القرار الذي اتخذ في مؤتمر تنفيذ السلام بأنه ينبغي لممثل رفيع المستوى أن يرأس قوة العمل المعنية بحقوق الإنسان في سراييفو، التي ستشكل من المنظمات والهيئات المشاركة في هذه المهمة، كان خطوة هامة نحو تنفيذ المرفق السادس من اتفاق السلام.

ويعلن وفدي عن اعترافه وتوكيده لما لاعتماد مشروع القرار هذا من أهمية كبيرة لتنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. ونحن ندعمه وسنصوت مؤيدين له.

أود أن أختتم كلمتي بالاعراب عن إعجابنا واحترامنا لجميع الذين ساهموا بشجاعة وتفان في عملية حفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة وعن تقديرنا لجميع الجهود التي بذلها من أجل السلام الممثلون الخاصون للأمين العام وقادة قوة الأمم المتحدة للحماية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): والآن أطرح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/1033 للتصويت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، إندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٠٣١ (١٩٩٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لمدة أربعة أعوام، ونحن نجتمع في هذه القاعة لندين العنف ونعاقب العدوان ونأذن بتقديم مساعدة غوثية إنسانية ونحث على إنهاء القتل في يوغوسلافيا السابقة.

وفي حين أن جزءا كبيرا من عملنا قد أثمر، فإن قراراتنا وبياناتنا غالبا ما وعدت بالكثير ولكنها لم تنجز إلا القليل. وفي مناسبات عديدة جلست في هذه القاعة يعتصرني الألم وأنا أنظر إلى ممثل البوسنة، الذي كان بلده ضحية عدوان وحشي. وفي أحيان كثيرة كانت رسالة المجلس إلى الشعب البوسني رسالة مأساوية: إننا لا نستطيع الدفاع عنكم ولن ندعكم تدافعون عن أنفسكم.

واليوم، رسالتنا رسالة جديدة. اليوم، أنا سعيدة بأن أقول لممثل البوسنة: يمكننا أن نتكلم عما فعلنا وعما سنفعل لإحلال السلام في بلدكم. وقد ساعدنا البوسنة على التفاوض بشأن اتفاق سلام، وأذنا لقوة عسكرية قوية أن تنفذ ذلك السلام، وسنمكن البوسنة من ضمان السلام عندما نغادر.

إن الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في دايتون ووقع بالأمس في باريس إنجاز تاريخي. إنه نتاج يعود جزئيا إلى المهارة الدبلوماسية، وجزئيا إلى الشجاعة والتضحيات، مثلما يعود في جزء منه ببساطة إلى الإنهاك من الحرب. ومهمتنا الآن، ومسؤوليتنا، هي تحويل البوسنة المتحدة والديمقراطية التي توخاها الاتفاق إلى حقيقة دائمة.

ويأذن هذا القرار للدول الأعضاء بتشكيل قوة متعددة الجنسيات، تحت قيادة وإشراف موحدين لتنفيذ جوانب اتفاق السلام. ويلاحظ أن وزع هذه القوة طلبه الموقعون على الاتفاق ويدعو جميع الأعضاء، بما فيهم دول المنطقة، إلى التعاون مع هذه القوة والاعتراف بحق هذه القوة في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للدفاع عن نفسها من أي هجوم أو تهديد بالهجوم.

وترحب حكومتي بقرار ما يزيد على ٢٤ بلدا الإسهام بقوات لقوة تنفيذ السلام في البوسنة. ودعوني أعرب عن سرور حكومتي لمشاركة الاتحاد الروسي في عمليات حفظ السلام. ونعترف أيضا بالإسهام الحيوي الذي قدمته بلجيكا وغيرها من الدول التي نأمل أن تساعد في تنفيذ اتفاق السلام في سلافونيا الشرقية.

إن القرار بإرسال قوات إلى البوسنة قرار صعب بالنسبة لحكومتي مثلما هو صعب بالنسبة للآخرين. فالرجال والنساء الذين تتألف منهم قواتنا المسلحة هم أعز مواردنا. وحتى عندما تكون المهمة إنقاذ الأرواح، يجب أن نُبقي دائما نصب أعيننا الأرواح التي نعرضها للخطر والقلق الذي نسببه للأسر التي يكون أحباؤها بعيدين جدا عن الوطن.

والقوة التي سنرسلها ستكون مجهزة جيدا ومدربة جيدا ومتحلية جيدا بالشجاعة والمهارة. ويحدونا الأمل، بل ونتوقع أن تتمكن من إنجاز مهمتها في غضون عام واحد تقريبا. ولكننا لم تغب عن بالنا التضحيات التي سبق أن قدمتها هناك القوات التي تعمل تحت قيادة الأمم المتحدة. ونعي تماما المجازر الرهيبة التي وقعت أثناء الحرب، وندرك عدم الرضا - ولكنه لا يردعنا - الذي اتسم به رد بعض البوسنيين على اتفاق السلام.

ولذلك، نذكّر أنفسنا بأن الاتفاق هام لا لأنه تحقق بسهولة، بل لأنه تحقق بصعوبة بالغة، ولأن الجراح التي يسعى لتضميدها عميقة الغور ولأن العنف الذي صُمِّم لإنهائه لا يطاق أبدا.

وكما قال الرئيس كلينتون يوم أمس في باريس، إن مهمة قوة التنفيذ هي تمكين الشعب البوسني من الخروج من كابوس الخوف إلى يوم جديد يسوده الأمن، بموجب شروط وافقت عليها الأطراف نفسها. وهدف قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات هو إعمال السلام، لا خوض حرب أو احتلال بلد معاد. وستُعامل جميع البوسنيين باحترام، وستتعامل مع قضايا الضمير بإنصاف ووفقا لولايتها.

ولا يخامرن أحدا الشك بأنه إذا كان الموجودون في البوسنة حمقى إلى حد مهاجمة هذه القوة أو التهديد بمهاجمتها فإنهم سيندمون على فعلهم. وهذا عهد، وهو عهد سيجري الوفاء به سواء كانت القوات التي تتعرض للهجوم أمريكية أو من أية جنسية أخرى.

والقرار الذي اتخذناه يسلم بأن الأطراف سوف تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبالإضافة الى ذلك يسلم القرار بأن قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات لديها سلطة اتخاذ الاجراءات، بما فيها استخدام القوة اللازمة، لضمان الامتثال للمرفق ١ - ألف من اتفاق السلام. وهذا ملحق يلقى الترحيب للواجبات والصلاحيات المنبثقة عن القرار ٨٢٧ (١٩٩٣).

واسمحوا لي أن أؤكد بأن المرفق ١ - ألف من اتفاق دايتون يلزم الأطراف بالتعاون الكامل مع المحكمة الدولية. ويمكن لمجلس شمال الأطلسي الآن أن يؤكد على هذا الالتزام من خلال التخويل الصريح لقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات بنقل الأشخاص المتهمين الى المحكمة واحتجاز هؤلاء الأشخاص لهذا الغرض.

وتؤكد حكومة بلدي مرة أخرى على أهمية التزام كل بلد بالتعاون مع المحكمة وبالإمتثال لأوامرها. وما لم تمتثل أطراف الصراع لالتزاماتها، فإنه ليس بوسعها أن تتوقع جني فوائد السلام، أو ضمان تخفيف الجزاءات الاقتصادية بشكل دائم، أو أن تأمل بالانضمام التام الى مجتمع الأمم المتحضرة، بما في ذلك العضوية في الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أعيد الى الإذهان هنا اليوم البيان الهام الوارد في الوثيقة التي وافق عليها مؤتمر لندن، والذي أكد على العلاقة بين وفاء الأطراف بالتزاماتها في هذا المجال واستعداد المجتمع الدولي لتخصيص موارد مالية للتعمير. وأنه لاقتراح بسيط، غير أنه هام. وأن فوائد المساعدة الاقتصادية والمالية ينبغي ألا تذهب الى الذين يقاومون إرادة هذا

المجلس التي تشترط التعاون مع المحكمة الدولية لجرائم الحرب.

والقرار المعروض علينا يشدد على أهمية تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام. وإن نجاح هذا الجهد سيكون له نفس أهمية نجاح قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات. لأنه إذا لم يتم التصدي للتحديات المدنية، فإن النجاح العسكري لقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات سوف يتلاشى سريعا، وتبقى آمال البوسنة بإحلال السلام آمالا غير محققة.

وكما أوضحت الولايات المتحدة أثناء مؤتمر تنفيذ السلام في لندن في نهاية الأسبوع الماضي، فإننا سنتعاون تعاونا تاما مع الممثل السامي، السيد كارل بيلدت، في ضمان بذل جهد منسق جيدا ومتعدد الوجوه بالنسبة للجانب المدني.

ويجب إيلاء اهتمام خاص لاجراء انتخابات ديمقراطية، وضمان احترام حقوق الإنسان، والتخطيط لعودة آمنة للاجئين والمشردين، وإنشاء قوة شرطة محترفة والبدء ببرنامج شامل للتعمير الاقتصادي. وكما يبين تقرير الأمين العام، فإن وكالات الأمم المتحدة ستشارك مشاركة كبيرة في العديد من هذه الأنشطة.

وخلال السنوات الأربع الماضية، قيل الكثير في هذا المجلس عن أعمال القتل والتدمير في البوسنة وأن التباين بين تلك الكلمات والواقع المرعب قلل من قيمة اللغة نفسها كوسيلة لنقل الحقيقة. لأننا ونحن نستمع، شاهدنا أيضا أجساد الأطفال الصغار المحطمة، والوجوه الحزينة للأجداد وهم يرغمون على مغادرة ديارهم، ودموع الفتيات اللواتي اغتصبن وعوملن بتوحش والدليل المروع على الأرض التي نبشت حديثا.

وفي ضوء هذا التاريخ المؤلم، اسمحوا لي أن أتشاطر والمجلس جزءا من رسالة كتبتها فتاة صغيرة الى الرئيس كلينتون، حيث أن وصفها المؤثر للحياة في سراييفو قد ترك أثرا كبيرا على الشعوب المتمدنة في كل مكان.

"عزيزي السيد الرئيس:

"أود .. باسم أطفال سراييفو، بلدتي أن أتوجه إليك بخالص الشكر.

"أشكرك على مساعدتك في إبقاء الحضارة على قيد الحياة، لأن الناس العاديين والأطفال لا يستحقونها حقا. شكرا لك لأنك فتحت باب المستقبل أمام أطفال بلدي، لأن كل ما حدث لهم كان ظلما تاريخيا.

"لقد بدأ هذا القرن بحرب في سراييفو؛ فدعوه ينتهي بسلام في سراييفو.

"مرة أخرى، وباسم الأطفال الذين عانوا، أشكرك، وإننا لن ننسى"

[التوقيع] زلاتا فيليبوفتس، ١١ عاما

قبل ثلاث أسابيع، في دايتون، وأمس في باريس، انتهت حقبة وبدأت حقبة أخرى. وأن محك هذه الحقبة الجديدة سيتمثل فيما إذا كانت إعلانات السلام ستقابلها إمارات السلام والأطفال وهم يلعبون، والآباء وهم يعملون والعائلات وهي تلتقي دون سبب للخوف في حدائق المدينة، وساحات القرية والأسواق المزدحمة.

وإن مهمتنا، كما ينص عليها هذا القرار، هي منح الثقة لشعب البوسنة، وذلك كي يجد الذين هم على استعداد للعمل من أجل السلام واقعة في متناول أيديهم. وأملنا، مع اقتراب موسم الأعياد، أن ينتهز جميع البوسنيين هذه الفرصة مهما كانت خلفيتهم الإثنية والدينية. وإننا نصلي بأن يفسح شتاء البلقان المظلم، من خلال جهودنا المشتركة، الطريق أخيرا أمام ربيع دائم وسخي.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد جاك شيراك، ووزير الخارجية الفرنسي، قد أعربا أمس عن وجهات نظر فرنسا بشأن مؤتمر السلام في باريس، أثناء توقيع اتفاق السلام. وأود أن أستشهد بما خلُص إليه رئيس الجمهورية الفرنسية:

"إن جميع شعوب يوغوسلافيا السابقة لها مكانها في الأسرة الأوروبية. وأن فرنسا،

منذ أيام الجنرال ديغول، قد رفضت دوما الحواجز القائمة في قلب قارتنا. واليوم، نقدم لشعوب يوغوسلافيا وعد السلام. إلا أن السلام الحقيقي ينبغي أن يبنى في قلوب ونفوس البشر، ومعه الديمقراطية والحرية الإنسانية ومصالحة الشعوب".

وإنه انطلاقا من هذه الروح سعت فرنسا الى البدء فورا بعملية إحلال الاستقرار وحسن الجوار في أوروبا الجنوبية الشرقية. وفي أعقاب النتائج التي أسفر عنها مؤتمر لندن، فإن العملية تمثل أحد إنجازات مؤتمر باريس. وسيجري تطويرها في بون، في مؤتمر بيترزبرغ. إلا أننا نرحب بالتقدم الهام الذي تحقق فعلا باتجاه الاعتراف المتبادل بين دول يوغوسلافيا السابقة، وبخاصة الاتفاق الذي تم التوصل إليه في باريس بين البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهذا التقدم يعزز اتفاق السلم وآفاق المصالحة الدائمة في المنطقة.

وإن واجبنا اليوم، وواجب المجلس، هو أن نتطلع قدما الى المستقبل والاضطلاع بمسؤولياتنا، من خلال الإعمال التام، في أقرب وقت ممكن، لجميع أحكام اتفاق السلام.

ويرى بلدي أنه يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمهام ثلاث. يجب عليه الانتهاء من الترتيبات الضرورية لتنفيذ الجوانب المدنية والعسكرية المترابطة ترابطا وثيقا في اتفاق السلام.

ويجب عليه أن يحافظ على وجود الأمم المتحدة حيث يكون ذلك أساسيا. لقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور أساسي في يوغوسلافيا السابقة أثناء أقسى سنوات الصراع. وأعاد الأمين العام للمنظمة هذه الحقيقة الى الأذهان أمس في باريس، وكان محقا تماما. لقد جعلت الأمم المتحدة السلام ممكنا، وسيظل دورها لا غنى عنه.

وأخيرا يجب التأكيد على سلطة مجلس الأمن. فإن المجلس، والمجلس وحده، باستطاعته بموجب الميثاق أن يعطي الشرعية للوسائل العسكرية التي ستستخدم. وأن المجلس وحده بإمكانه ويجب عليه أن يضمن الاتساق العام للعملية من خلال التقييم المنتظم للجوانب المدنية والعسكرية لتنفيذها.

وإن القرار الذي اتخذناه توا يفي بهذه الأهداف. فهو يأذن بإنشاء ووزع قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات لاتفاق السلام، التي منحت ولاية محددة والوسائل الضرورية والكافية. وستضطلع فرنسا بدور رئيسي في هذا الجهد في الميدان في سراييفو وفي أنحاء البوسنة الجنوبية، في موستار وغوراجدا. وستظل تعمل كما عملت في الماضي إكراما لجنودها الذين سقطوا تحت راية الأمم المتحدة، والذين تكلم في ذكراهم بشكل مؤثر زميلي الألماني.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية، يسلم القرار في الفقرة ٥ بالدور الذي يمكن أن تضطلع به قوة التنفيذ لضمان التعاون الواجب مع هذه الهيئة. والقرار يمكن مجلس الأطلسي من تحديد طرائق تدخل القوة لهذا الغرض.

والقرار، في الوقت ذاته، ينشئ جهازا مدنيا هاما سيكون دوره حاسما في إنجاح اتفاق السلام. كما يحدد القرار الدور الرئيسي الذي سيضطلع به الممثل السامي، ويوافق على تعيين السيد كارل بيلدت الذي ستكون مهمته أساسية. ففي الإطار الذي حدده القرار، لا تقتصر مهمة الممثل السامي في الواقع على رصد تنفيذ خطة السلام وتقديم تقارير الى مجلس الأمن، بل إنه أيضا مكلف بمسؤولية عامة عن توجيه وتنسيق جميع المسائل المدنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق. ومن دواعي سرور فرنسا أن السيد كارل بيلدت الذي رشحته في حزيران/يونيه الماضي كوسيط باسم الاتحاد الأوروبي قبل هذه المسؤولية الجسيمة والخطيرة. وهي تؤكد له دعمها الكامل.

ويحدد القرار الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة في الميدان: بعثة مدنية، وشرطة مدنية، وهما مهمتان لا غنى عنهما، ضمن جملة أمور، في سراييفو. وفي جميع هذه المجالات، كما هو الحال في المسائل الإنسانية ومساعدة اللاجئين والمشردين ورصد حقوق الإنسان، فإن الخبرة المتراكمة لدى الأمم المتحدة وتفاني العاملين فيها، أمران أساسيان لا يستعاض عنهما. وسيسهم تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة تحت سلطة الأمين العام في زيادة فعاليتها. وفي

القريب العاجل سيتولى هذه المهام في البوسنة والهرسك موظفون موجودون أصلا في الميدان، في يوغوسلافيا السابقة. وفرنسا تتوقع، كما أكد للتو زميلنا ممثل المملكة المتحدة، أن تتقرر في وقت لا يتجاوز الأسبوع القادم الترتيبات الخاصة بالبعثة المدنية وقوة الشرطة، المشار اليها في القرار.

وأخيرا، يعد هذا القرار تعبيرا عن سلطة مجلس الأمن. فالقرار الذي اتخذ يقرر الانتشار الوشيك للقوة المتعددة الجنسيات. والتقارير الخاصة بأنشطة هذه القوة سيجري تقديمها الى مجلس الأمن بصفة دورية. وهكذا سيتمكن المجلس من متابعة سير العملية. وأخيرا، من الأهمية بمكان أن يتخذ مجلس الأمن قرارا آخر بشأن الولاية التي حددها اليوم، وأن يقرر ما إذا كان من الضروري تمديدها. والممثل السامي، فيما يخصه، سيقوم أيضا بتقديم تقارير دورية عن تقدم خطة السلام وتنفيذها بشكل عام.

وعشية هذا العهد الجديد - العهد الجديد الذي رحبت به السيدة ألبرايت - تأمل فرنسا في أن تأتي الأشهر القليلة المقبلة، أخيرا، بالسلام والأمن والكرامة الى جميع سكان البوسنة والهرسك، البلد الذي حل به الدمار، والذي ينبغي، رغم كل شيء، أن يظل موحدا ومتعدد الثقافات وديمقراطيا، وأن يكون مثالا على انتصار قيمنا - قيم الوفاق والسلام - على الكراهية والحرب. وبهذا الأمل نتوجه بقلوبنا الى جميع من عانوا، وجميع من ضحوا بأرواحهم في السنوات الأربع الماضية من أجل تحقيق السلام. ونتوجه بقلوبنا الى كل من سيجعلون من السلام أمرا واقعا من الآن فصاعدا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل فرنسا.

أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدا كلمتي بالإعراب عن موافقتي التامة على البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم لاسبانيا، السفير يانييز بارنويفو باسم الاتحاد الأوروبي.

بارتياح خاص، شاركت إيطاليا في تقديم قرار اليوم المتعلق بالبوسنة والهرسك، وصوتت لصالحه، وهو في الواقع قرار له أهمية تاريخية لأنه يوجد ترتيبا جديدا لتنفيذ اتفاق السلام الذي وقّع بالأمس في مؤتمر باريس.

ففي المقام الأول، يأذن القرار بإنشاء قوة متعددة الجنسيات لتنفيذ الاتفاق. وستشارك إيطاليا في هذه القوة بكتيبة قوامها ٣٠٠ ٢ جندي في الميدان، وقوات بحرية ستواصل العمل في البحر الأدرياتي، وقوة جوية وأفراد من البحرية، في ٢٠ قاعدة جوية وتسعة موانئ، لدعم العملية البوسنية الجديدة بشكل مباشر ودائم. وهذا يعني أن العدد الإجمالي للقوات سيبلغ ٠٠٠ ١١ جندي. وسيتم نشر قواتنا الى جانب قوات البلدان الأخرى في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، وهي نفس المنظمة التي منعت نشوب حرب عالمية ثالثة في النصف الثاني من هذا القرن، دون إطلاق رصاصة واحدة. وستتولى منظمة حلف شمال الأطلسي مسؤولية رئيسية في هذه العملية الجديدة، التي سيسهم فيها أيضا الاتحاد الروسي وبلدان أخرى غير أعضاء في الحلف، الأمر الذي نرحب به كل الترحيب.

ونحن على اقتناع بأن وجود قوة قوامها ٠٠٠ ٦٠ جندي في البوسنة سيكون له أثر حاسم في تنفيذ اتفاق السلام، لأنه سيمثل رادعا فعالا لأية محاولة، بل وكل محاولة ترمي الى قلقة الوضع. وبهذه الطريقة ستساعد القوة أيضا في تيسير عملية السلام.

وفي المقام الثاني، تؤيد الفقرة ٢٦ إنشاء وظيفة ممثل سام، وتعيين السيد كارل بيلدت في هذه الوظيفة. وسيكون الممثل السامي شخصية أساسية في العنصر المدني لهذه العملية، في ضوء مهام التوجيه والتنسيق التي سيضطلع بها بموجب اتفاق دايتون. وقطاع الأنشطة المدنية هو المجال الذي ستحتفظ فيه الأمم المتحدة بمكانة أساسية، بفضل الدور القيادي المعهود الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في مجال عودة اللاجئين والمشردين، والمسؤوليات الهامة الأخرى في الميدان الإنساني الموكولة الى منسق الأمم المتحدة، على النحو الوارد في التقرير الأخير المقدم من الأمين العام.

وفيما يتعلق بهذه الاختصاصات، فإن إنشاء قوة الشرطة التابعة للأمم المتحدة - والتي نأمل أن يبت في أمرها بأسرع ما يمكن - سيسهم إسهاما حيويا في استقرار الأوضاع وحماية حقوق الإنسان. إلا أن انسحاب القوات وراء مناطق الفصل التي أنشأها اتفاق السلام يجب ألا يؤدي الى نزوح جماعي جديد للسكان المدنيين، أو وقوع حالات جديدة من قبيل "التطهير العرقي". ووجود مراقبين تابعين لقوة شرطة دولية يمكن أن يلعب دورا أساسيا في حماية السكان المحليين من هذا الخطر.

كما أن قرار اليوم يؤكد الحاجة الى حماية حقوق الإنسان التي تعهدت الأطراف البوسنية باحترامها وفقا لأعلى المعايير الدولية. فلا يمكن أن يحل السلام في البوسنة والهرسك دون الاستعادة الكاملة لحقوق الإنسان التي انتهكت بشكل متكرر ومفجع في السنوات القليلة الماضية.

وتشكل إعادة البناء والتنمية أولوية أخرى لتوطيد السلام ولمستقبل البوسنة والهرسك. هذان مجالان مطلوب من الاتحاد الأوروبي أن يلعب دورا رائدا فيهما، ومجالان ايطاليا مستعدة لتقدم فيهما إسهاما سخيا ونوعيا. ويبين الاجتماع الخاص بالتنمية الذي نظم في روما في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، التزامنا بهذا الجانب الرئيسي من عمليات السلام.

وإن قرار اليوم يضع أيضا نماذج لانتهاء ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية. لقد لعبت هذه القوة دورا رئيسيا في السنوات الأخيرة، وغالبا ما كانت الوسائل المتاحة لها غير كافية. ولم تحظ من الرأي العام الدولي دائما بالتقدير الملائم. ولقد استمعنا إلى انتقادات جارحة وغالبا ظالمة. وأود، شخصيا، أن أشيد بآلاف الأفراد الذين قاموا بواجبهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة، ولا سيما أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية العديدون الذين فقدوا أرواحهم أو الذين أصيبوا بجروح خطيرة بدءا بالجنود الفرنسيين الشجعان الذين دفعوا أغلى ثمن على الاطلاق. وآفاق السلام التي بدأت تظهر أمامنا هذه الأيام هي أيضا تركة تفانيهم وتضحيتهم بأرواحهم. إن قرار اليوم يواصل عملية مرت مؤخرا بمراحل هامة: التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق دايتون للسلام؛ ومؤتمر لندن الذي وضع اطارا دوليا جديدا لتنفيذ الاتفاق، مع مجلس تنفيذ السلام ومجلسه ومجلسه التوجيهي، ومؤتمر باريس للسلام الذي تم فيه بالأمس التوقيع على الاتفاق، وأحرز فيه التقدم صوب الاعتراف المتبادل بالدول الخليفة ليوغوسلافيا السابقة. وترى ايطاليا، أن هذا الاعتراف لا يزال سمة أساسية لحل سياسي شامل للصراعات في يوغوسلافيا السابقة.

وتنتظرنا مواعيد هامة أخرى في المستقبل: اجتماع مانحي المعونة في بروكسل، المقرر عقده من ٢٠ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر؛ والاجتماع المقرر عقده في بون لبدء مفاوضات بشأن الاستقرار الإقليمي وبشأن خفض الأسلحة؛ والاجتماع الأول لمجلس تنفيذ السلام، الذي ستستضيفه ايطاليا في حزيران/يونيه المقبل. والاجتماع الأخير من هذه الاجتماعات سيكون مناسبة هامة للتحقق الأول من التقدم في تنفيذ خطة السلام ومن آفاق إعادة البناء.

ومن المحتمل كثيرا أن تكون هذه العملية طويلة وصعبة ومعقدة. ولن يكون من السهل أن تندمل جراح أربع سنوات من القتال، أو أن ينسى البؤس الذي لا يمكن وصفه والعنف الهدام والمعاناة الطويلة التي سببتها الحرب. ولكن العملية بدأت، وإن قرار اليوم يشكل إحدى اللحظات الهامة. ونحن مقتنعون بأنه سيؤدي في نهاية المطاف إلى تطبيع الحياة في البوسنة والهرسك وإلى التعايش السلمي بين الطوائف التي عاشت جنبا إلى جنب في نفس الإقليم لمدة قرون. وبعد أن تسببت في تفاقم خلافاتها. آن الأوان لها كي تكتشف وتقدر الأهمية البالغة جدا للأشياء التي تتشاطرها والأشياء التي يجب أن توحد بينها.

والبوسنة بالنسبة لإيطاليا، جارة وصديقة هزت مأساتها بعمق مشاعر الرأي العام الايطالي. إنها بلد يمكن أن ينهض مرة أخرى - وسينهض مرة أخرى - وسينسى الماضي ويتحرك إلى الأمام صوب مستقبل أفضل. هذه هي الرسالة التي يود الوفد الإيطالي أن ينقلها إلى شعب البوسنة والهرسك، من خلال ممثله في الأمم المتحدة، السفير إيفان ميسيتشه.

السيد روفنسكي (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، حيث أن هذه هي المرة الأولى في هذا الشهر التي يتكلم فيها وفدي في جلسة رسمية لمجلس الأمن، اسمحوا لي بأن اهنئكم على رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي العميق للسفير الخصيبي، ممثل عمان على الكفاءة التي وجه بها هو ووفده شؤون مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

يشكل التوقيع الرسمي، للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك من جانب رؤساء كرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا في باريس بالأمس، أهم معلم حتى الآن على طريق الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للصراع في يوغوسلافيا السابقة. ويمكننا أن نسمع العالم يعبر عن ارتياحه لأن أشد الصراعات فظاعة التي هزت أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية قد انتهى.

وبعد أربع سنوات من الحرب، وبعد مئات الآلاف من الموتى والمشوهين، وبعد دمار رهيب، أنوجد في النهاية أساس صلب للسلام. وينبغي أن تظل البنادق صامتة في البوسنة، وينبغي أن تصبح المصالحة والتعمير نمط الحياة اليومية للمتخاصمين السابقين.

وبينما نصفق، اليوم، للزعماء السياسيين للسلاف الجنوبيين على الخطوة الشجاعة التي اتخذوها في النهاية في دايتون وأكملوها في باريس، لا تغيب عن بالنا كل صنوف الموت والمعاناة الإنسانية والدمار التي عانى منها السكان المدنيون بصفة خاصة في المنطقة طوال السنوات الأربع الماضية.

هل كان من المستحيل حقا إيجاد تسوية سياسية تمنع هذه الحرب الطائشة؟ هل كان مستحيلا حقا تجنب اراقة دماء كل هؤلاء الأشخاص الأبرياء واستمرار كل هذا الدمار الرهيب والمعاناة الفظيعة، قبل أن يدرك السياسيون فجأة أن السلام الحقيقي والدائم لا يخرج من فوهة كلاشينكوف، بل يتحقق بالحوار على طاولة التفاوض؟

إن القرار الذي اعتمدناه توا يعطي ضوءا أخضر لوزع قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك. ومن بين طلائع قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات التي ستتدفق إلى البوسنة والهرسك في الأيام التالية ما يقرب من ألف شاب من الرجال والنساء من بلدي. وإن قرار الحكومة والبرلمان في الجمهورية التشيكية بالمشاركة في قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات لتعبير بليغ عن اهتمام بلدي العميق بايجاد سلام دائم واستقرار حقيقي في منطقة السلاف الجنوبيين. وهو أيضا استمرار للمشاركة التشيكية في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وإن قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، التي أذن بها مجلس الأمن والتي تخضع لقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، سترابط في البوسنة لحفظ السلام بناء على طلب من الأطراف ذاتها. وسيكون أفراد قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات أشداء لا يقبلون المساومة في تنفيذ ولايتهم. ولايتهم التي ستستغرق سنة واحدة أهدافها واضحة، والقوة تتوفر لديها الوسائل اللازمة لبلوغ تلك الأهداف.

ويشكل وزع قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك التزاما جادا من جانب المجتمع الدولي بمساعدة عملية السلام. ومع ذلك، يجب ألا يشك أحد في أن العبء الرئيسي لمسؤولية نجاح أو فشل عملية السلام يقع بالكامل على أكتاف البوسنيين والكروات والصرب. وأمامهم سنة واحدة ليترجموا، بمساعدة المجتمع الدولي، السلام الذي لا يزال هشا إلى عملية لا رجوع فيها.

ورغم ارتياحنا الكبير إزاء نجاح محادثات السلام في دايتون وتوقيع اتفاق السلام في باريس، فإننا ندرك تماما الرابطة الحاسمة بين صيانة وتعزيز السلام في المنطقة والحاجة الملحة لإعادة بنائها. ولهذا نرحب بإنشاء، مكتب الممثل السامي في مؤتمر لندن المعني بتنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق السلام، والذي سينسق جهود التعمير في المناطق التي خربتها الحرب.

كما ترحب الجمهورية التشيكية بإنشاء مجلس تنفيذ السلام ومجلسه التوجيهي. لقد أنشأ مؤتمر لندن باتخاذه هذا القرار إطارا ملائما لتنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق دايتون، وهو يدفع عملية التعمير إلى مرحلتها العملية.

إن دور الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لا ينتهي اليوم. بل على العكس، ينبغي انعاش هذا الدور. ويتعين على الأمم المتحدة، مع المؤسسات والمنظمات الأخرى أو في تواز معها، ان تركز على الأنشطة لتسهم على أفضل وجه في دفع عملية السلام في البوسنة قدما. وفي هذا المسعى يمكنها أن تعول على الدعم التام من الجمهورية التشيكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

إن الاختتام الناجح لمؤتمري لندن وباريس، اللذين شهدنا فيهما توقيع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، على اتفاق السلام، قد بدأ طفرة تتويجية في التسوية السلمية لمشكلة اقليم يوغوسلافيا السابقة، التي بُدئت باتفاق دايتون. ونتيجة لهذه الجهود الحثيثة من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وفريق الاتصال، والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الاسلامي والوسطاء الدوليين، أمكن تحويل الحلول التوفيقية التي تم التوصل إليها أثناء عملية التفاوض إلى اللغة المحددة للاتفاقات الدولية.

ومن الواضح أنه ما كان لأي جهود دبلوماسية في ذلك الوقت أو اليوم أن تحل محل الجهود المخلصة التي بذلتها الأطراف نفسها لحسم الخلافات القائمة عن طريق المفاوضات ومن خلال نبذها للحلول على أساس القوة. واليوم اعتمد مجلس الأمن مشروع قرار يجعل من الممكن البدء في التنفيذ العملي لاتفاق السلام. وبذلك فإن الأطراف تتلقى دعم المجتمع الدولي في تطلعاتها صوب السلام. ولكن في الوقت نفسه يجب عليها الآن أن تتحمل المسؤولية التامة أمام المجتمع الدولي عن الامتثال للالتزامات التي قطعتها على أنفسها.

ومما له دلالته الهامة أن يتناول القرار العملية القادمة بجميع جوانبها المدنية والعسكرية، بما يتماشى تماما مع اتفاق دايتون. وقد رحب مجلس الأمن باستعداد الدول الأعضاء للاستجابة لطلبات الأطراف ولمدها بالمساعدة في تنفيذ الجوانب العسكرية من اتفاق السلام عن طريق وزع القوة المتعددة الجنسيات.

وأود أن أؤكد على أهم سمة لهذا القرار وهي أن الدول الأعضاء المساهمة بهذه القوات قد أذن لها بموجب القرار ألا تفعل إلا ما اتفقت عليه الأطراف البوسنية ذاتها مع زعماء دول البلقان التي وقعت على الاتفاق. وعليه، لو حدث استخدام للقوة ضد منتهكي الاتفاق، فإن القرار يجعل اتفاق الأطراف مشروطا بالامتثال لنهج متساو ومحايد إزاء جميع الأطراف في صراع البوسنة. وروسيا بدورها ستدافع باستمرار عن ضرورة تجنب استخدام القوة بلا مبرر في اطار العملية

ومن المهم أنه، وفقا للقرار، يتوجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالتحديد وليس أي مجلس آخر أن يتخذ قرارا في غضون عام فيما يتعلق بالحاجة إلى توسيع المكون العسكري للعملية. وهذا الحكم، مع التقارير المنتظمة إلى المجلس بشأن سير العملية كلها، يكفل السيطرة السياسية الموثوق بها من جانب مجلس الأمن ويشير بوضوح إلى أن العملية العسكرية الضخمة الجارية في البوسنة لا تعني بأي حال استبدال الأمم المتحدة بالمنظمات الخاصة أو الإقليمية.

ولن تكون هذه أول مرة تشارك فيها روسيا بعملية عسكرية لحفظ السلام، جنبا إلى جنب مع الشركاء الغربيين. ففي قوة الأمم المتحدة للحماية، يخدم الجنود والضباط الروس مع الجنود الفرنسيين والبلجيكيين. وفي القوة المتعددة الجنسيات سيخدمون مع الأمريكيين على أساس الإجراءات المتفق عليها على نحو متبادل.

ولن يتأتى إقرار السلام الحقيقي في البوسنة إلا على أساس القرارات السياسية. ويجب أن يضطلع بدور هام بصفة خاصة هنا الهيكل السياسي لآلية التنفيذ، برئاسة الممثل السامي التي أعدت وأتفق عليها في مؤتمر لندن وكرسها القرار. ونرحب بتعيين السيد كارل بيلدت لهذا المنصب وسندعمه في أنشطته.

إن القرار يحدد الحاجة إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي والرقابة على الأسلحة. وينبع بوضوح من القرار أن جميع الأطراف يجب أن تكفل تخفيض احتياطات الأسلحة لدى الجانب البوسني، بدلا من

زيادتها. ولقد أكد مجلس الأمن أن تحقيق سلام عادل ودائم سيكون مستحيلا بغير كفالة الامتثال لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا، بما فيها حق اللاجئين والمشردين في العودة بحرية. وثمة ضرورة أخرى هي تعاون جميع الأطراف مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وفقا لقرارات مجلس الأمن والالتزامات التي تعهدت بها الأطراف أنفسها في دايتون.

ومما له أهمية بالغة في تهيئة المناخ الملائم في العلاقات بين الأطراف اتخاذ تدابير فورية لتعزيز الثقة وبنائها، خاصة في المناطق التي تعيش فيها المجموعات العرقية جنبا إلى جنب. وأشد الحالات تعقيدا هي الحالة في سراييفو، حيث توجد حاجة عاجلة إلى منع الهجرة الجماعية الضخمة للسكان الصرب. ونتوقع تنفيذا عاجلا للمهام الموكولة إلى الأمين العام بمقتضى القرار لكفالة اعادة الوزع السريع في سراييفو لفرق إضافية من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة.

وثمة مرحلة هامة في عملية التسوية السلمية تمثلت في اتخاذ المجلس لقراره ١٠٢٢ (١٩٩٥) بشأن تعليق الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي ما كنا لولاها سنحقق نجاحات في دايتون ولندن وباريس. وفي الوقت نفسه، تتطور الأحداث بسرعة كبيرة لدرجة أن الحالة في هذا الصدد لا يمكن أن تكون مصدرا للارتياح؛ لقد تمخض عن التوقيع على اتفاق السلام حالة جديدة نوعيا. ونحن نؤيد البت في الرفع الفوري للجزاءات المفروضة على بلغراد وعلى جمهورية الصرب، الأمر الذي لا شك في أنه سيعزز التنفيذ الناجح للاتفاقات التي تم التوصل إليها. وبالمثل، فإن الوقت قد حان للتوصل إلى اتفاق بشأن عودة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن التوقيع في باريس على اتفاق السلام لا يستكمل عملية السلام. فهو يمهد السبيل فحسب أمام أهم مراحلها. وأثناء السنة القادمة ستستمر الاجتماعات المتعددة الأطراف بشأن البوسنة، والرامية إلى زيادة تعزيز عملية السلام. والدعوة الروسية لعقد اجتماع في موسكو لا تزال قائمة.

ولا بد لي اليوم أن أركز بصفة خاصة على دور الأمم المتحدة و "خوذها الزرق" التي تحمل أفرادها أكبر عبء في حفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة في أكثر الأوقات صعوبة. لقد خاطر أصحاب "الخوذ الزرق" بحياتهم، مضحين بها في كثير من الأحيان، فأنقذوا العزل وسلموا الكساء والغذاء والدواء للمشردين والجائعين والمرضى. ولم تكن ولاية "الخوذ الزرق" معصومة من الخطأ. ولكن هذه الولاية لم تصدر عنهم بل عنا. ووجهت أكبر الضغوط إلى الأمم المتحدة و "خوذها الزرق" لإجبار أفرادها على تجاوز سلطتهم. وليس من المستغرب أنه، في ضوء كل ذلك، ارتكب أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أخطاء أثناء اضطلاعم بعملية لم يسبق لها مثيل صممت لتعالج المشاكل الإنسانية إبان الحرب. وفي هذه الظروف، فإن الفرد الذي لا يعمل شيئا هو الذي لا يخطئ.

وأرجو ألا ننسى أن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة كانت في البوسنة في الوقت الذي كانت تعتمد فيه كل الأطراف البوسنية على حل عسكري ولم تكن مستعدة للسلام. ومن المسلَّم به عالميا أنه إن لم تكن الأمم المتحدة قد ذهبت إلى البوسنة، لكان قد ازداد عدد ضحايا الصراع زيادة لا يمكن قياسها.

وينبغي صيانة التجربة الفريدة التي مرت بها الأمم المتحدة - وكلفتها الكثير - في حفظ السلام في البوسنة والهرسك. ومن أهم دروس هذه الأزمة الحاجة إلى العمل المشترك من جانب كل الأطراف المعنية، بما فيها الأطراف الموجودة في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن. ولهذا العمل المشترك أهمية بالغة في المرحلة الحالية إذا كان لنا أن نتغلب على عواقب الصراع، ونعيد السلام إلى المنطقة، ونكفل لها أن تحظى بالحريات والحقوق الديمقراطية.

ونحن مقتنعون أنه في غياب الدور الفعال للأمم المتحدة، سيكون من العسير حل هذه المشاكل. وستعمل روسيا من الآن، وبصفة مستمرة، من أجل تعزيز السلام والاستقرار في البلقان والمناطق الأخرى لكي تصون وتطور قدرة ميثاق الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والأمن.

وأستأنف الآن وظيفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي هو ممثل البرازيل. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن اغتباط وفد بلدي باشتراكه في هذه المناقشة تحت رئاستكم القديرة. ونحن متأكدون أن خبرتكم الدبلوماسية العريضة ومهارتكم الشخصية ستعودان بالنفع الكبير على مجلس الأمن خلال هذا الشهر المليئ بالأحداث. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أهنئ السفير الخصيبي، ممثل عمان، على أدائه الممتاز بوصفه رئيسا للمجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

إن حفل التوقيع الذي أقيم في قصر الإيليزيه في باريس أمس وحضره قادة جمهورية البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يمثل إنجازا دبلوماسيا بالغ الأهمية.

وبالنسبة لكل الذين اشتركوا في النضال من أجل إقرار السلام في البلقان، فإن سريان الاتفاق يوفر الراحة - وإن كانت متأخرة - ويبشر بعهد جديد مفعم بالأمل. إننا نشيد من الأعماق بالضحايا الأبرياء للصراع وبأفراد قوات حفظ السلام الذين ضحوا بأرواحهم. ونعلن عن تضامننا مع من جرى تعذيبهم وتشويههم، ومع من شردوا، ومع كل من بقي بعد ممارسات الكراهية التي جرت في ظل الراية البغيضة للتنافس الديني والعرقي.

وبعد الاحتفال بانتهاء عقود عديدة من التوتر بين الشرق والغرب، لم يصدق المجتمع الدولي أنه يرى القوى المنذرة بالشؤم، قوى التعصب والدمار، وهي تنتعش في البلقان بعد أن كانت قد هزمت عام ١٩٤٥. والأمم المتحدة، التي نهضت من رماد أكثر الصراعات المهلكة في العالم على الإطلاق، اشتركت في الجهود المبذولة للتخفيف من حدة هذا التهديد الجديد للأمن الدولي بالأسلحة الوحيدة التي في حوزتها، وهي ميثاقها، والتزامها بإرساء السلام.

وقد أصبح هذا الاشتراك عملية كبرى تستنزف قدرا كبيرا من الموارد البشرية والمادية التي تحتم رسم دور مفيد لها في سيناريو معقد ومتغير. وقد حاول مجلس الأمن - بالتعاون مع من تأثروا بدرجة أكبر بالصراع - أن يحتوي الحرب، وأن يقلل المعاناة، وأن يقدم بدائل سلمية لتسوية الخلافات. وبصفتنا بلدا أسهم بالمراقبين العسكريين وضباط الشرطة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة، فإننا مقتنعون بأن المنظمة أسهمت إسهاما إيجابيا في تهيئة الساحة للسلام في المنطقة.

وقد تمت تهيئة الفرصة الآن لقادة يوغوسلافيا السابقة لكي يختاروا طريقا جديدا، طريقا يقود إلى المصالحة والديمقراطية، وإلى التنمية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

وبعد الاشتراك في أعمال مجلس الأمن خلال عامين من الأعوام الأربعة التي أدرجت فيها الحالة في البلقان على جدول أعماله بصفة دائمة، واجهت البرازيل صعوبات في معالجتها للحرب في البلقان بمشاعر القلق العميق والإحباط الشديد. ولكننا، عن اقتناع نابع عن تركتنا التاريخية بأن التعايش المثمر بين الشعوب من مختلف الأديان والأعراق والخلفيات الثقافية ممكن وطبيعي، رفضنا بشدة وبصفة مستمرة المنطق المعوج للحدود العرقية.

ولا يزال علينا أن ندحض هذا المنطق في البلقان، كما دحض خلال الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وكما هزم - بالمساعدة الفعالة من جانب الأمم المتحدة - في جنوب أفريقيا. واتفاق السلام الذي نأمل أن يبشر ببدء فصل جديد في التاريخ المفجع للبلقان، يستحق الثناء لأنه أنهى القتال الدامي والانهيار المؤسسي. والأمر متروك الآن للشعوب وللقادة، الذين عاشوا خلال هذا الكابوس، لكي يهيئوا بيئة جديدة من خلال التسامح واحترام التنوع.

وبينما نفكر ملياً في نقل السلطة من قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة إلى قوة التنفيذ التي ستعهد قيادتها إلى منظمة إقليمية، يجب أن نفكر في دور مجلس الأمن في المسائل المتعلقة بيوغوسلافيا السابقة في المراحل التالية.

وينص القرار الذي اتخذ على أنه يطلب إلى الدول الأعضاء في المنظمة المشار إليها في المرفق ١ - ألف من اتفاق السلام أن تقدم تقارير شهرية إلى مجلس الأمن. ولما كانت قوة التنفيذ تتخذ موقعها في

أراض لا تزال مفعمة بالشكوك، فمن الأمور الأساسية أن يعطى الجهاز المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين الأدوات اللازمة التي تمكّنه من الاضطلاع بالدور الذي أناطه به الميثاق.

وإنشاء قوات متعددة الجنسيات بتكليف من مجلس الأمن لم يعد يمثل ظاهرة غير عادية. ومع ذلك، فإذا كان للمجتمع الدولي أن يعتبر هذه القوات متمتعة بالشرعية والمصداقية، فلا بد من مراعاة مساءلتها أمام مجلس الأمن مراعاة صارمة.

إن مجلس الأمن، باعتباره جهازا يعمل بالنيابة عن مجموع أعضاء الأمم المتحدة، قد أنيطت به صلاحيات واسعة للاستجابة الفورية للحالات الآخذة في التطور. إن كونه يتوخى إنشاء قوات متعددة الجنسيات في تعامله مع بعض الحالات دون حالات أخرى مسألة تستحق التوضيح لكل أعضاء الأمم المتحدة بطريقة مرضية للغاية إذا ما أريد أن يكون تأييد مثل هذه القرارات بالقوة والإجماع المنشودين.

ويبدو أن الاعتراف المتبادل فيما بين الدول الثلاث التي وقّعت اتفاق السلام في باريس يمثل شرطا لا بد منه لنجاح هذا الاتفاق. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذه طرفان من الأطراف المعنية بأن يعترف كل منهما بالآخر، ونحث أولئك الذين لم يفعلوا ذلك بعد على أن يستكملوا الإجراءات اللازمة لكي تكون هناك علاقات رسمية كاملة فيما بين العواصم الثلاث.

ويسرني أن أعلن أن البرازيل قد أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع حكومة البوسنة في ٦ كانون الأول/ديسمبر. ونحن نتطلع إلى إقامة روابط وثيقة ومفيدة على نحو متبادل مع جميع دول المنطقة في إطار سلام دائم وظروف معيشية محسّنة للجميع في منطقة البلقان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجّهها لي.

المتكلم التالي ممثل كندا، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الصراع الذي تحول إلى عنف في يوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٩١ أجبرنا على أن نواجه النعرة القومية والصراع غير الديمقراطي على السلطة الذي مثّل طعنة لقيمنا الأساسية.

وأمس تم التوقيع في باريس على اتفاق تاريخي من أجل البوسنة والهرسك، يستهدف وضع نهاية لإراقة الدماء في ذلك البلد. ونأمل في أن يمهد السبيل إلى سلام دائم. ونستطيع أن نتجه الآن إلى مهمة بناء مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان احتراما كاملا.

ومن المهم، إذ ننوه بهذا الإنجاز، أن نعترف بإسهام المجتمع الدولي. ويستحق دور الأمم المتحدة ورجالها من ذوي الخوذ الزرق تنويها خاصا. فمنذ البداية، ساعد وجود قوة الأمم المتحدة للحماية على تهدئة حدة الصراع والحد من نطاقه وكثافته وعواقبه بطرق كثيرة لم يعلن عنها في كثير من الأحيان. لقد سمحت هذه القوة لمفاوضات السلام بأن تمضي قدما. وكان أفرادها هم الذين مكّنوا المنظمات الإنسانية - ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصفة خاصة من أن تنقل الأغذية الأساسية والأدوية وغير ذلك من المؤن الإنسانية إلى السكان المدنيين المحتاجين والمعزولين الذين طالت معاناتهم.

وخلال الأعوام الثلاثة والنصف الماضية خدم رجال الأمم المتحدة من ذوي الخوذ الزرق وغيرهم من أفرادها بشجاعة في ظل ظروف خطرة كثيرا ما كانت متدهورة. ولقى العديدون منهم حتفهم ومن بينهم ١٠ أفراد من الكنديين. وكثيرون آخرون ستظل معهم بقية حياتهم آثار الجراح التي أصيبوا بها في مهمتهم التي لم تلق الشكر في أحيان كثيرة جدا. وإذ نتطلع إلى انتهاء مهمة هذه القوة، فإن وفد بلدي ينضم إلى الوفود الأخرى في الإشادة بكل فرد من هؤلاء الأفراد الذين جاءوا من أكثر من ٣٥ بلدا ليشاركوا بتفان في هذه العملية ويدعموها.

(تكلم بالانكليزية)

إن الصعوبات التي عانتها الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة تقدم دروسا هامة تفيد في المستقبل. ونحن نرحب بالآراء والملاحظات التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره بشأن تنفيذ الاتفاق الأساسي حول سلوفينيا الشرقية. وتردد ملاحظاته بقوة صدى الآراء التي أعربنا عنها مع عدد من البلدان الأخرى في طائفة واسعة من محافل الأمم المتحدة خلال الأسابيع الماضية.

وبينما نبدأ في تنفيذ اتفاق سلام دايتون، فإنه من الواضح أن التحديات التي تواجهنا جسيمة ومعقَّدة. والأهم من ذلك أنها ستتطلب من الأطراف التزاما واستعدادا مستمرين للوصول إلى حلول وسط صعبة والتقيد بهذه الحلول. كما أنها ستتطلب مشاركة نشطة منا جميعا. وسوف تساهم كندا في هذه العملية وتعمل عن كثب مع الحلفاء والأصدقاء. لقد أعطى مجلس الأمن لقوة التنفيذ المهمة الأساسية لتنفيذ الجوانب العسكرية لاتفاق السلام. ومن خلال مشاركتنا في هذه القوة سنعمل للمساعدة في ضمان النجاح الكامل للقوة في أدائها لولايتها.

وتكتسي مهمة السير قدما بسرعة وفعالية فيما يتعلق بالمكون المدني لاتفاق السلام أهمية مماثلة لبناء السلام الدائم. وفي هذا الصدد، يؤسفنا أنه لم يكن ممكنا أن نأذن اليوم ببعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية ومكتب للأمم المتحدة للشؤون المدنية الموصى بهما من الأمين العام. ونحن نتطلع إلى إجراء مبكر يتخذه مجلس الأمن في هذا المجال.

وسوف تواصل كندا، من جانبها، الاشتراك على الجبهة الإنسانية وفي تقديم المساعدة إلى اللاجئين. كما أننا سنشترك بشكل كامل في الجهود المتعددة الأطراف التي تستهدف تحقيق إعادة البناء الاقتصادي وإعادة التأهيل الاجتماعي في يوغوسلافيا السابقة.

وتنطوي عملية تنفيذ اتفاق السلام على أكثر من مجرد فصل القوات وإعادة البناء الاقتصادي. ويتعين علينا أن نستغل العام القادم في المضي قدما على نحو عاجل في معالجة الجوانب السياسية والإنسانية من الاتفاق. ففي الوقت الذي يتأصل فيه السلام والعدالة والحكم الصالح، يقل دائما احتمال العودة إلى الحرب.

لقد قدم المجتمع الدولي تضحيات كبيرة خلال السنوات الأربع الماضية في يوغوسلافيا السابقة. وكانت التكلفة في الموارد وفي البشر باهظة. وسوف يستمر إبداء التضامن الدولي هذا، ولكن سيتعين في نهاية المطاف أن تتولى الأطراف ذاتها وجيرانها مهمة توطيد السلام وتأمينه. والأطراف نفسها هي التي عليها أن تغتنم الفرص السانحة الآن والاستعداد الذي يبديه المجتمع الدولي للمساعدة.

وتود كندا مرة أخرى أن تهنئ كل الذين أدت جهودهم وتضحياتهم إلى السير بنا إلى هذه اللحظة التاريخية. ويحدونا الأمل في أن تسود الإرادة من أجل السلام. كما نأمل في أن الصراع المسلح في يوغوسلافيا السابقة قد انتهى نهائيا وأنه يمكن أخيرا بدء عملية بناء المجتمعات المدنية التي تنعم حقا بالعدالة والديمقراطية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي هو ممثل أوكرانيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): بالنيابة عن وفد أوكرانيا، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الوقت البالغ الأهمية، الذي ستحدد فيه قرارات المجلس بشكل مباشر ما إذا كانت الحرب ستنتهي في أوروبا أم لا. وخلال الأيام القليلة الماضية، شهدنا الطريقة التي أمكن بها بفضل مهاراتكم الدبلوماسية وحُسن تصرفكم وتحليكم بالصبر تعزيز اعتماد قرارات بنَّاءة بشأن قضايا كبيرة الأهمية تتصل بصون السلم والأمن الدوليين.

وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للممثل الدائم لسلطنة عمان، السيد الخصيبي لرئاسته الناجحة للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

(تكلم بالانكليزية)

قبل خمسة أشهر فقط، لم يكن أحد يتوقع أو حتى يتخيل أن شعوب البوسنة والهرسك التي مزقتها الحرب ستُقبل على فترة أعياد الميلاد وهي تتمتع

بالسلام. وبالأمس، رأينا أطراف الصراعات في إقليم يوغوسلافيا السابقة تجعل هذا السلام واقعا حيًّا بتوقيعها اتفاق السلام في باريس. وبذلك يكون الخوف وعدم الثقة في المستقبل قد استسلما للآمال والخطط المحددة.

ونود التشديد على أن المسؤولية النهائية عن تنفيذ اتفاق السلام تقع على عاتق الأطراف المتصارعة. وفي هذا السياق، يؤيد وفد أوكرانيا كل التأييد الفقرة ١٠ من القرار ١٠٣١ (١٩٩٥) التي يبرز مجلس الأمن بمقتضاها العلاقة ما بين وفاء الأطراف بالتزاماتهما في اتفاق السلام واستعداد المجتمع الدولي لتخصيص موارد مالية للتعمير والتنمية. وينبغي أن تدرك الأطراف أن المجتمع الدولي لا يستطيع إلا أن يساعد في كفالة السلام في المنطقة. ويتوقف ما اذا كان السلام سيصبح سلاما دائما أم لا على الإرادة السياسية لقادة يوغوسلافيا السابقة كلية.

وتؤيد أوكرانيا قيام مجلس الأمن بالإذن بقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات التي تقدم تقارير شهرية الى المجلس عن أنشطتها. وسيكون ذلك وسيلة ملائمة لقيام مجلس الأمن برصد سياسي لعملية قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات. إن مجلس الأمن بإذنه بإنشاء قوة تنفيذ متعددة الجنسيات يتخذ قرارا حاسما صوب تسوية شاملة للصراع في البوسنة والهرسك. وسيتم وزع قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات كقوة محايدة وغير منحازة من أجل كفالة تنفيذ أحكام اتفاق السلام وقادرة على حماية نفسها.

ومن رأينا أن ذلك يوفر ضمانات صحيحة بأن تفي الأطراف بالتزاماتها. وفي الوقت نفسه، يأمل وفد أوكرانيا بأن تفسر قيادة قوة التنفيذ الفقرة ١٧ من مشروع القرار بطريقة تقييدية. فلا ينبغي إساءة استخدام الحق الممنوح للقوة باتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية نفسها.

وقد وجه مجلس شمال الأطلسي الدعوة الى أوكرانيا، بوصفها واحدة من الدول المساهمة الرئيسية بقوات في قوات الأمم المتحدة للحماية، الى أن تساهم في قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات. ونحن نعتبر ذلك شرفا كبيرا، واعترافا في الوقت نفسه بالدور البناء الذي قامت به أوكرانيا في الجهود التي بذلها المجتمع الدولي للتوصل الى تسوية سلمية للصراع في البلقان. ونحن على ثقة من أن خبرة وسلطة حفظة السلم الأوكرانيين، اللتين أظهروهما خلال مشاركتهم في عملية الأمم المتحدة، ستشكلان ضمانا يعول عليه لمساهمتنا الفعالة في قوة التنفيذ.

وقد أعربت أوكرانيا في لندن قبل بضعة أيام عن تأييدها لعملية بناء السلم التالية للصراع في البوسنة والهرسك، وأعربت عن استعدادها للمشاركة بنشاط في هذه العملية. وسيساهم إنشاء منصب الممثل السامي بموجب مرفق تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام في تعزيز الجهود الدولية لتقديم المعونة الإنسانية، وفي إعادة تأهيل البنية الأساسية والتعمير الاقتصادي، وفي إنشاء مؤسسات سياسية ودستورية في البوسنة والهرسك، وفي النهوض باحترام حقوق الإنسان، وفي عودة المشردين واللاجئين، وفي إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويشاطر وفد أوكرانيا فيما أعربت عنه وفود أخرى من ارتياح لموافقة مجلس الأمن على تسمية السيد كارل بيلدت ممثلا ساميا.

ويود وفدي إعادة تأكيد استعداده لأن يضع تحت تصرف الممثل السامي خبراء في ميدان إنشاء المؤسسات الديمقراطية وفي تنظيم الانتخابات ورصدها.

وسيتوقف نجاح عملية السلام في البوسنة على استعادة الثقة فيما بين شعوب هذا البلد. ومن رأينا أنه ينبغي للدول الأعضاء في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام الذي شكل مؤخرا في لندن أن تتخذ إجراء مبكرا في سراييفو لخلق جو من الثقة فيما بين المجتمعين وتقديم ضمانات لاحترام حقوقهما. وفي هذا السياق، تؤيد أوكرانيا طلب مجلس الأمن الى الأمين العام بأن يكفل الوزع المبكر لعناصر من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة من جمهورية كرواتيا الى سراييفو.

ومن رأينا أن استعادة اقتصاد المنطقة المنهك الذي مزقته الحرب ينبغي أن تكون شرطا أساسيا لإقامة السلم الدائم في البلقان. وقد أعلنت أوكرانيا بالفعل اهتمامها بالمشاركة مباشرة في التعمير الاقتصادي للبوسنة والهرسك. واستعدادها لذلك.

ويعتقد وفد أوكرانيا أن إنشاء نظام خاص لمشاركة الدول التي تأثرت اقتصاديا أكثر من غيرها بفعل امتثالها الصارم لنظام الجزاءات المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في إعادة تأهيل وتنمية البوسنة، من شأنه أن يكون عادل وحسن التوقيت. ويمكن اعتبار ذلك تعويضا جزئيا عن بلايين الدولارات من الخسائر التي عانت منها الدول المجاورة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

والتوزيع المنصف للمساعدات الدولية فيما بين جميع أقاليم البوسنة والهرسك له أهميته البالغة. وينبغي للاقتصاد السليم أن يصبح عاملا موحدا وأساسا يعول عليه للمحافظة على السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك واستقلالها وسيادتها، وهو ما يضمن رخاء جميع الشعوب التي تعيش على أراضيها.

وإذ أضع في ذهني الطابع الفريد والاستثنائي والمعقد للحالة الراهنة في البوسنة، والتي تتطلب استجابة استثنائية، فلا يسعني إلا أن أستذكر كلمات الكاتب البريطاني الشهير موم:

"إنك تستطيع أن تفعل أي شيء في هذا العالم اذا كنت على استعداد لتحمل التبعات".

وإني آمل أن يكون مجلس الأمن قد أظهر باتخاذه لهذا القرار استعداد المجتمع الدولي لتحمل هذه المسؤولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل النرويج، وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أقول إنه من دواعي سروري بوجه خاص أن أراكم ياسيادة الرئيس تترأسون هذا الاجتماع الهام. واسمحوا لي بأن أشكر السفير الخصيبي ممثل عمان على الطريقة الممتازة التي أدى بها واجباته بوصفه رئيسا للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

وترحب النرويج بالقرار الذي اتخذ اليوم بالإذن بوزع قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات. ويأذن القرار بقوات متعددة الجنسيات يقودها حلف شمال الأطلسي، مع مساهمات هامة أيضا من العديد من الدول غير الأعضاء في الحلف، بما في ذلك الاتحاد الروسي. وإن هذا ليمثل، في السياق الأوروبي، حدثا متميزا.

وستشارك النرويج، من جانبها، في قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات بما يقرب من ١ ٠٠٠ جندي. وإننا نشعر بالارتياح لأن القرار المتخذ اليوم يتضمن عناصر ضرورية لأن تقوم القوة بمهمتها بكفاءة. وفي الوقت الحالي، تقع على عاتق الأطراف مسؤولية ثقيلة بأن تظهر روح مصالحة وإرادة صادقة للاستفادة من وجود قوة التنفيذ لبناء أسس السلام والاستقرار.

إن إسهام قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات في منع استئناف الحرب ينبغي استكماله بجهود مركزة تستهدف بناء السلم وبناء الأمة وإعادة التشييد الاقتصادي. ونحن نعتقد أن مؤتمر تنفيذ السلام المعقود بلندن في الأسبوع الماضي قد أوجد إطار عمل طيبا للتنسيق بين هذه الجهود. ونجاح تنفيذ السلام في البوسنة سوف يكون أيضا مرتهنا بالتطورات في باقي يوغوسلافيا السابقة، ويكون خصوصا - وهذا شعورنا - مرتهنا بمتابعة الاتفاق الأساسي لسلافونيا الشرقية.

إن الحكومة النرويجية ملتزمة التزاما كاملا بالاستمرار في سياسة الاشتراك النشط، من خلال إسهامنا في قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، ومن خلال مساهمة واسعة في الجهود الإنسانية وفي عملية إعادة التشييد. ونحن نتطلع الى العمل معا مع الممثل السامي، السيد كارل بيلدت، ومع المنظمات ذات الصلة، في هذا المسعى الأساسي. وسوف يحتاج الممثل السامي الى مساندة جميع المنظمات والبلدان ذات الصلة بالموضوع، في سبيل كفالة الاستعمال الرشيد للموارد المتاحة. ونود أيضا أن نؤكد، كما يؤكد هذا القرار، على العلاقة بين وفاء الأطراف بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام، وقبول المجتمع الدولي أن يقدم الأموال لعملية إعادة التشييد. ويجب أن يكون واضحا أن الصبر الدولي يمكن أن يكون له حدوده.

وبالنسبة للمرحلة الأولية في بناء السلام في ١٩٩٦، فالنرويج مستعدة أن تلتزم بتقديم حوالي ٥٠ مليون دولار. وسيكون نصف هذا المبلغ مخصصا لأغراض إعادة التشييد وإعادة التأهيل. أما الباقي فسوف يغطي مجالات أقرب في طبيعتها الى المساعدة الإنسانية القصيرة الأجل، مثل الصحة والبرامج للأطفال والشباب، وكذلك رصد احترام حقوق الإنسان.

وإن عودة اللاجئين والمشردين عنصر أساسي في التسوية السلمية الشاملة. إن النرويج تؤيد تماما دور مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، باعتباره الوكالة الرائدة المسؤولة عن تنشيط العودة الطوعية للاجئين والمشردين. وتعلق الحكومة النرويجية أيضا أهمية كبيرة على المبادئ والتوصيات المتعلقة بإعادة اللاجئين الى ديارهم، والتي نادى بها المفوض السامي للاجئين. ونحن نحث الدول الأخرى التي تستضيف اللاجئين من يوغوسلافيا السابقة أن تتعاون مع المفوض السامي بقصد إدماج عملية الإعادة الى الديار في عملية السلام الشامل.

إن العدالة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من سلام شامل ودائم. وعلى الأطراف التزام بأن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بوصفها أحد الكيانات الضالعة في تنفيذ اتفاق السلام. وينبغي لجميع السلطات المختصة في البوسنة والهرسك أن تتعاون تعاونا كاملا وتمكن تمكينا بلا قيود لمحققي المحكمة من الوصول الى أي شخص وأي موقع يودون زيارتهما.

ونتوقع مقررا من مجلس الأمن في الأسبوع القادم بإنشاء قوة العمل الشرطية الدولية المدنية التابعة للأمم المتحدة التي سيتم تمويلها بإسهامات تقرر على عاتق الأعضاء. إن مهمتها ينبغي أن تكون أساسا أن تمارس الرصد والملاحظة والتفتيش على أنشطة ومرافق تنفيذ القانون في البوسنة والهرسك كلها. وستكون فعالية قوة العمل هذه مرتهنة الى حد بعيد برغبة الأطراف في التعاون، وينبغي أن توضع المبادئ التوجيهية التي تلتزم بها في التنفيذ، تبعا لذلك الاعتبار. إن النرويج كانت مسهما رئيسيا في قوة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة حتى الآن، ونحن مستعدون أن نواصل تعاوننا مع الأمم المتحدة في هذا الميدان.

أما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فسوف تواجه أكبر تحدياتها حتى الآن وسوف يكون لها دور في إنشاء هيكل دستوري ديمقراطي في البوسنة والهرسك، وسوف تسهم في الجهود الإنسانية وجهود إعادة التشييد، في تعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وسوف تساند النرويج مساندة نشطة المنظمة المذكورة فيما يتعلق بالمهام الصعبة جدا التي ألقيت على كاهلها في مجال الانتخابات الديمقراطية ورصد حقوق الإنسان. إن الإبرام الناجح لاتفاق يتعلق بالرقابة على الأسلحة في البلقان جزء لا غنى عنه في النطاق الأوسع لعملية السلام. والمهمة الطموحة هي إزالة استعمال القوات العسكرية كأداة لتطبيق السياسة في هذه المنطقة المبتلاة بالحرب، ويشرفنا أن السفير فيغليك ايده، من النرويج، قد عين لتولي هذه المهمة الكبيرة. وفي سبيل النجاح سوف يحتاج الى مساندة كاملة منا جميعا.

واليوم هو فرصة لنشيد بجميع من خدموا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعملياتها الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك من فقدوا حياتهم، والممثلون الخصوصيون للأمين العام ووسطاءه. إنهم جميعا ساعدوا بطريقة ملموسة جدا على تمهيد الأرض لإقامة السلام، وهم جديرون بعرفان سوي لدورهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل النرويج على كلمته الطيبة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي هو ممثل اسبانيا. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ياني‌يز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيد الرئيس: اسمحوا لي أن أقول لكم في البداية كم يشعر وفدي بالسعادة إذ يراكم ترأسون هذا الاجتماع ذا الأهمية الخاصة لمجلس الأمن. ونحن نتمنى لكم كل نجاح في عملكم في توجيه عمل المجلس في هذا الشهر.

ولي شرف الكلام بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أنضمت كذلك كل من استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا الى مقدمي هذا البيان.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب بحرارة بالتوقيع في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في مؤتمر سلام باريس على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

إن الاتحاد الأوروبي قد دعا دائما الى حل سلمي لهذا النزاع المؤلم. واليوم نود أن نؤكد من جديد عزمنا على أن نسهم إسهاما ذا شأن في مساعدة جميع الأطراف المعنية على تنفيذ أحكام اتفاق السلام. إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع اليوم يرخص بإقامة قوة متعددة الجنسيات لتنفيذ اتفاق السلام.

والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كانت في الماضي هي المسهمة الرئيسية في قوات الأمم المتحدة لصون السلام في الموقع، وسوف تستمر في أداء دور رئيسي ليس فقط في القوة المتعددة الجنسيات، حيث يقف الآلاف من قواتنا على استعداد للانتشار، ولكن كذلك في المهام المدنية والإنسانية المرتبطة بتنفيذ اتفاق السلام.

إن اتفاق السلام يحتاج الى تعاون كامل من الأطراف. ونحن ندعوها الى الوفاء بحسن نية بالالتزامات التي ارتبطت بها، ذاكرين أن عليها تقع المسؤولية الأولى في تعزيز السلام ومنع نشوب المنازعات من جديد.

ونحن نتوقع بدء عملية لتحقيق الاستقرار في المنطقة كلها. وفي هذا السياق ندعو الأطراف الى أن تتبادل الاعتراف بالدول التي ولدت على أرض يوغوسلافيا السابقة. إن مثل هذا الاعتراف سوف يؤدي الى تطبيع العلاقات فيما بينها ومع المجتمع الدولي. ونحن نرحب بحرارة بأفعال الاعتراف المتبادل التي حدثت فعلا.

ولتتسنى إقامة سلام مستقر في المنطقة، من الضروري تعزيز الاستقرار الإقليمي وتحديد الأسلحة. والمؤتمر الذي سيعقد في بون في الأسبوع القادم يوفر فرصة مبكرة لبدء هذه العملية.

ونحن لا نزال قلقين جدا إزاء الحالة الهشة في سلافونيا الشرقية. وأي إخفاق في تنفيذ الاتفاق الأساسي قد تكون له عواقب وخيمة للغاية على الاستقرار في المنطقة بأسرها. ونحن نحث جميع الأطراف على التعاون التام في تنفيذ الاتفاق. ويحدونا الأمل أن يتناول مجلس الأمن، في المستقبل القريب، هذه القضية على أساس تقرير الأمين العام.

ونحن واثقون بأن مواطني البوسنة والهرسك سيتمكنون أخيرا من العيش في سلام. والمصالحة أحد المكونات الحيوية في أية عملية لبناء مجتمع ما. وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية في جميع المناطق مسألة هامة في هذا المجال. وسيدعم الاتحاد الأوروبي دعما تاما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الاضطلاع بالمهام التي ناطتها بها الأطراف بموجب اتفاق السلام.

ويجب إيلاء أولوية مطلقة لاحترام حقوق الإنسان. فدون تحسين حقيقي لحالة حقوق الإنسان، لا يمكن إرساء قواعد متينة لاتفاق السلام.

والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في مختلف أجزاء يوغوسلافيا السابقة يجب إنهاؤها الى الأبد. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويجب على الأطراف أن تتعاون معها وأن تمتثل امتثالا تاما لقراراتها. ويجب ألا يفلت أي مجرم من العقاب.

ونرحب باتفاق الأطراف على تطمين جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها بأنهم سيتمتعون بأعلى مستويات حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا، ومن بينها حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة الى ديارهم. وسلوك جميع الأطراف في هذا الصدد سيرصده عن كثب الاتحاد الأوروبي.

لقد حان أوان التعمير. ومهمتنا الرئيسية ستكون المساعدة على إعادة الأمل وتوفير ظروف عيش كريم، لا سيما في المناطق الأكثر تضررا في النزاع.

إن الاتحاد الأوروبي، الذي كان من بين أول من قدم الغوث للمدنيين الذين عانوا معاناة شديدة، يؤكد ثانية قراره بمواصلة إسهامه الإنساني في يوغوسلافيا السابقة وبمشاركته، جنبا الى جنب مع البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في مهمة التعمير الضخمة، استجابة لاحتياجات محددة معينة.

ويجب تركيز جميع هذه الجهود حول الممثل السامي، وفقا للهياكل التي أنشئت مؤخرا. ونحن نؤيد دوره الرئيسي بوصفه منسق وموجه المنظمات والوكالات العديدة المشاركة في العملية. ونرحب بتعيين السيد كارل بيلدت الذي سينال دعم الاتحاد الأوروبي الكامل.

لا تزال بعض الجوانب الهامة بحاجة لحل. ونأمل أن يوافق مجلس الأمن في الأسبوع القادم على إنشاء قوة شرطة دولية وبعثة مدنية تابعة للأمم المتحدة تمول من الاشتراكات المقررة.

إن آلاف الرجال والنساء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومن بلدان أخرى عملوا في البوسنة على مدى السنوات الثلاث الماضية بوصفهم قوات لحفظ السلام وعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ومراقبين وباحثين عن السلام. وقدّم بعضهم أقصى ما يقدم من تضحيات: أرواحهم. إننا نرثيهم، ونشيد بجميع الذين انضموا اليهم في العمل من أجل السلام، ونرثي مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء الذين هلكوا في النزاع. والآن حان الوقت لبناء سلام عادل ودائم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل اسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل مصر، وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد العربي (مصر): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على توليكم رئاسة المجلس ونحن نعرف عنكم الحكمة والمهارات القيادية التي تؤكد أن أعمال المجلس ستتم بنجاح خلال هذا الشهر. كما نعبر عن شكرنا لسلفكم السفير سالم الخصيبي، المندوب الدائم لعمان على الجهود البناءة التي قام بها خلال رئاسته للمجلس.

إننا نشهد اليوم بداية مرحلة تحول في مسار الأحداث على أرض البوسنة والهرسك وفي منطقة يوغوسلافيا السابقة بوجه عام، وذلك بعد أن تعرضت المنطقة لصراع مسلح عانى منه شعب البوسنة والهرسك لمدة أربعة أعوام. وقد حان الوقت لأن ينعم هذا الشعب بحياة آمنة في مناخ من السلام والاستقرار.

وفي هذا الإطار، فإننا نرحب باتفاق دايتون وبنتائج مؤتمر باريس الذي عقد بالأمس والذي من خلاله تم توقيع أطراف النزاع على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. كما نرحب في هذا الصدد أيضا بالقرار الذي أصدره المجلس اليوم بالإجماع.

إن ما تم التوصل إليه حتى الآن من اتفاقات يعتبر بلا شك إنجازا تاريخيا هاما، ويسعد وفد مصر أن يعبر عن تقديرنا للجهود الملموسة التي ساهمت في التوصل إلى ذلك وبصفة خاصة جهود مجموعة الاتصال الدولية والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي نفس الوقت، فإننا نؤكد على أن فعالية الاتفاق ومصداقية المجموعة الدولية التي تم تحت رعايتها التوصل إلى هذا الاتفاق، ترتبطان تماما بالتنفيذ الفعلي للأحكام والتدابير التي تضمنها اطار الاتفاق ونصوصه على أرض الواقع. ولا شك أن التنفيذ الأمين - وبحسن نية - من جانب جميع الأطراف هو وحده الكفيل باستعادة الاستقرار المنشود في تلك المنطقة.

واتصالا بذلك، تؤيد مصر الجهود الدبلوماسية المبذولة في إطار مؤتمر لندن للسلام في يوغوسلافيا، ونأمل أن يتم التوصل إلي حل توافقي بين جميع الأطراف المعنية بالمسائل ذات الصلة بوراثة يوغوسلافيا السابقة حتى تتمكن الدول الوريثة من مواصلة الدور الدولي البارز الذي كانت تقوم به جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية السابقة، وأن تتمتع جميع هذه الشعوب بالحياة الكريمة الآمنة في اطار من العلاقات الودية المتبادلة بين جميع الدول الوريثة، التي تربطنا بها جميعا صداقة وطيدة، نرجو

أن يعود الدفء إليها، وأن تنمو وتزدهر في المرحلة القادمة.

لقد حان الوقت ليركز المجتمع الدولي الجهود على معالجة الآثار المدمرة التي خلفها الصراع المسلح في البوسنة. وهنا يسترعي وفد مصر الأنظار إلى ضرورة التصدي العاجل للقضايا الملحة ومن أهمها ما يلي:

أولا: ضمان العودة الطوعية الآمنة للاجئين والمشردين والمطرودين قسريا - وبصفة خاصة ضحايا سياسة التطهير العرقي البغيضة - مع توفير الحماية الدولية اللازمة لإعادة توطينهم في ديارهم الأصلية التي طردوا منها.

ثانيا، دعم المحكمة الدولية الخاصة بمحاكمة المسؤولين عن انتهاك جرائم حرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، ولا بد من توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لمواصلة هذه المحكمة لأعمالها، خاصة وأنها حاليا جهة الاختصاص الدولي الموكل اليها مهمة استعادة هيبة القانون الدولي وردع من يفكرون في انتهاكه مستقبلا، وذلك من خلال تنفيذ الأحكام التي تصدرها المحكمة، على أن تتعاون جميع الدول لضمان التنفيذ.

إن قوات تنفيذ السلام، التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي، والمزمع نشرها في البوسنة والهرسك، تؤدي في واقع الأمر مهامها في إطار قرار من مجلس الأمن. وهذه نقطة يرغب وفد مصر في تأكيدها. وهذه القوة تؤدي مهامها بالوكالة عن المجتمع الدولي. ومن هنا تبرز أهمية تمثيل جميع المناطق الجغرافية وجميع المجموعات المعنية في تشكيل تلك القوات. وفي هذا الصدد أود الإشارة الى أن مصر التي تساهم بالفعل في قوة الحماية قد عرضت رسميا إيفاد كتيبة قوامها ٧٠٠ جندي تنضم الى قوات تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك.

في ختام بياني أجد من الضروري الإشارة الى أن شعب البوسنة والهرسك يتطلع الى المجتمع الدولي بعين الأمل ويتوقع أن يأتي العطاء السخي من الأطراف الدولية برهانا على المصداقية الدولية في رعاية هذا الشعب وتوفير الموارد وبذل الجهود لتحقيق عملية التعمير الشاملة التي تعيد للبوسنة والهرسك وتعيد لمدينة سراييفو بوجه خاص، الصورة الحضارية والوضع التاريخي المعروف كرمز للتعايش السلمي بين الثقافات والديانات والأجناس المتعددة في وسط أوروبا.

وفي هذا الإطار فإن مصر تعتزم مواصلة مساهمتها المشتركة مع دول منظمة المؤتمر الإسلامي للمشاركة في الجهود الدولية لإعادة إعمار البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه لكي يشغل مقعدا الى طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد اوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن استهل بياني بتوجيه التهنئة اليكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. ويتوجه وفد بلدي بالشكر أيضا الى سلفكم، ممثل عمان، على الطريقة الممتازة التي اضطلع بها بمسؤولياته في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أعرب عن امتنان حكومة بلدي للفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة المجلس في هذه المناسبة التاريخية. وإن حكومة اليابان تحيي من أعماق قلبها التوقيع على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك الذي أصبح نافذ المفعول في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ كإنجاز هائل حقا. وهذا التطور الذي يفتتح عهدا جديدا يدل على أن الصراعات في يوغوسلافيا السابقة، والتي تسببت بخسارة بشرية ومادية يعجز عنها الوصف، قد وصلت بعد أربع سنوات الى نهايتها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقدير اليابان حكومة وشعبا لجميع أولئك الذين أدى عملهم وكدهم الذي لم يكل طوال السنوات، الى هذا النجاح الباهر. وإننا نتوجه بالشكر على هذا الانجاز للأمين العام ولممثليه الخاصين، ولقادة القوة ولأعضاء فريق الاتصال والبلدان الأخرى التي أسهمت كثيرا في هذه العملية، وبخاصة، الولايات المتحدة.

ومهما يكن الانجاز رائعا، يجب أن نبقي في ذهننا أن السلام الذي جاء ليسود ربوع يوغوسلافيا السابقة ما زال سلاما هشا. ولضمان أن يكون السلام دائما، من المهم أن تتقيد جميع الأطراف تقيدا صارما بشروط الاتفاق. ويجب على الأطراف أن تتحلى بأقصى درجات ضبط النفس لكي لا ينهار هذا السلام الهش. ويجب على الأطراف أن تدلل على تصميم لا يتردد في الاحترام الدقيق للحقوق والواجبات التي قبلتها وذلك لكي تسود روح المصالحة والتعاون الصادقة في المنطقة.

ولئن كان إبرام معاهدة السلام هذه إنجازا كبيرا، فإنها بالرغم من ذلك مجرد خطوة أولى على الطريق الطويل والمضني لإعادة الإعمار والتأهيل. ومن أجل تحقيق سلم واستقرار حقيقيين ودائمين في أرجاء المنطقة، يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم تعاونه الكامل من أجل التنفيذ التام للاتفاق.

وحكومة اليابان، بوصفها عضوا في مجلس التوجيه، ستكون على استعداد لتقديم أقصى تعاونها من أجل إعادة تعمير وتأهيل يوغوسلافيا السابقة. واليابان إذ تعي مسؤوليتها في الإطار العالمي، فإنها مصممة على أن تكون جزءا لا يتجزأ من هذه العملية على أساس الاتفاق من خلال طرق تتسق وموقف اليابان الأساسي كدولة محبة للسلام. ومن أجل الاضطلاع بهذه المسؤولية، تنوي اليابان إيفاد بعثة حكومية لتحليل الحالة المحلية. وبالاضافة الى ذلك، ونظرا لأهمية تشجيع الانتقال الى اقتصاد السوق، تدرس اليابان تقديم المساعدة في هذا المجال أيضا.

وينبغي التأكيد في هذا الصدد على أن المساعدة الغوثية الإنسانية والمساعدة في العودة التامة والمأمونة لجميع اللاجئين والمشردين لن تشمل البوسنة والهرسك فقط وإنما المنطقة بكاملها أيضا، بما فيها صربيا والجبل الأسود وكرواتيا. وإن تقديم المساعدة الى جميع الأطراف التي تضطلع بدور رئيسي في السلام الدائم في المنطقة سيكون حاسما بالنسبة للسلم الدائم والاستقرار داخل المنطقة برمتها وانطلاقا من هذه الروح، أود أن أؤكد مجددا على التزام اليابان بتقديم المساعدة الإنسانية من أجل استقرار المنطقة. وفي الواقع، قدمت حكومة بلدي ١٨٠ مليون دولار أمريكي تقريبا منذ اندلاع الصراعات في يوغوسلافيا السابقة من أجل مساعدة اللاجئين والأشخاص الذين تأثروا بالحرب في المنطقة. وقررت اليابان الآن تقديم مساهمة اضافية بنحو ٢٠ مليون دولار الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بهدف تخفيف المعاناة أثناء شهور الشتاء القاسية واستجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد. وستنظر في تقديم مزيد من الإسهامات الى هذه المنظمات حسب ما تقتضيه احتياجاتها.

أود أن أختتم كلمتي الموجزة اليوم بحث زعماء الأطراف المعنية على مواصلة تعزيز السلام الذي تم تحقيقه بصعوبة. وإن الجهود المبذولة من جانبهم في هذا الاتجاه ستحظى بالدعم الكامل والمساعدة من جانب المجتمع الدولي برمته بما فيه بلدي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليَّ.

المتكلم التالي ممثل ماليزيا. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يوغالينغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، يسعدني أن أراكم تتولون رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر، وخاصة في وقت اتخذ فيه المجلس قرارا هاما آخر يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك. وقد اضطلع بلدكم بدور هام في الدفع قدما بعملية السلام. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفكم، الممثل الدائم لعمان، الذي ترأس المجلس أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

لقد شارك وفد بلدي في جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، حينما اتخذ المجلس قرارين هامين - وهما القراران المتعلقان بحظر الأسلحة ورفع الجزاءات الاقتصادية بعد التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق دايتون. واليوم، نجتمع مرة أخرى بعد التوقيع الرسمي على اتفاق السلام البوسني في باريس بالأمس.

وهذا الاتفاق ليس سوى بداية عملية البحث عن السلام الدائم والعدالة والتنمية في المنطقة. ومع أننا لا نرغب في التقليل من شأن المخاطر الكثيرة المحتملة، فإننا نعترف بأن الاتفاق يمثل أملا حقيقيا

في وضع حد نهائي للصراع المأساوي في البوسنة والهرسك. وهذا الاتفاق، لكي يكتب له النجاح، يحتاج الى التعاون الكامل والصادق من جميع أطراف الصراع، وكذلك الدعم القوي من المجتمع الدولي.

إن القرار المعروض على المجلس يؤيد الاتفاقات المبرمة بين الأطراف المتحاربة، مع التمسك بالمبادئ الأساسية بما فيها تلك المتعلقة بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

ويتعلق أحد العناصر الأساسية في اتفاق دايتون/باريس بإنشاء قوة التنفيذ تحت قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. وبوصفنا بلدا وافق على الاشتراك في هذه القوة، يحدونا أمل صادق في أن نتمكن من الوفاء بولايتها بشكل فعال وكامل. فدور هذه القوة حاسم لنجاح تنفيذ الاتفاق.

وفي هذه المرحلة الحرجة، لا بد من بذل كل جهد ممكن لضمان نجاح المهمة التي ستقوم بها قوة التنفيذ. وأية محاولة لتقويض اتفاق السلام يجب مقاومتها بكل حزم. وسيحكم على مصداقية القوة المتعددة الجنسيات من خلال الأعمال التي ستضطلع بها لتنفيذ الاتفاق تنفيذا تاما وفعالا. وإخفاقها في تنفيذه بشكل دقيق وفوري ستكون له آثار مأساوية على المنطقة والعالم بأسره.

وفي الوقت الذي تتخذ فيه هذه الخطوات المتعثرة وإن كانت ضرورية في اتجاه السلام، لا تزال الفظائع والبشائع المرتكبة باسم "التطهير العرقي" على مدى السنوات الأربع الماضية عالقة بأذهاننا. وهذا "التطهير العرقي" الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية لا يجوز التغاضي عنه من أجل منافع سياسية. ولا يجوز السماح للمسؤولين عن مثل هذه الأفعال بأن يفلتوا من العقاب، كما لا يمكن حرمان الضحايا من حقهم في العدالة. وعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يستحق من المجتمع الدولي دعمه المتواصل والكامل.

وفي هذا الصدد، فإن مقرر المجلس الوارد في القرار المتخذ اليوم، والذي يدعو جميع الدول الأعضاء الى التعاون مع المحكمة والامتثال لأوامرها المتعلقة باعتقال أو احتجاز الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، جدير بالثناء حقا.

وكجزء من المساعي الدولية لدعم السلام واستعادة الأوضاع الطبيعية، يجب إيلاء أولوية قصوى وفورية للجهود الرامية الى إصلاح الهيكل الأساسي والتعمير الاقتصادي في جمهورية البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بقرار مؤتمر لندن المعقود في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر بأن يضطلع البنك الدولي واللجنة الأوروبية بدور رائد في جهود التعمير في البوسنة والهرسك.

ونحن نتفق مع الأمين العام في الرأي الذي أعرب عنه في تقريره (S/1995/1031) بأن الأمم المتحدة أيضا لها دور في هذه الجهود. وقد أعربت ماليزيا في مناسبات مختلفة عن استعدادها للمساهمة في مشاريع التعمير والمشاريع الإنسانية في ذلك البلد. كما أننا مستعدون لتقديم خبرتنا في مختلف المجالات للمساعدة في إعادة بناء البلد. وستواصل ماليزيا، بوصفها عضوا في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام الذي أنشأه مؤتمر لندن، القيام بدور نشط والمساهمة في هذه العملية لضمان إدامة السلام.

وبالنظر الى جسامة المهام الإنسانية ومهام الإعمار، فمن الواضح أن هناك حاجة الى تنسيق وتعاون فعالين بين وكالات المعونة، لتجنب المنافسة والازدواجية في العمل وإهدار الموارد.

وهناك قضية أخرى تتطلب اهتمامنا المباشر، تتعلق بمحنة ٢,١ مليونا من اللاجئين والمشردين. والعودة الآمنة والمبكرة لأولئك اللاجئين والمشردين مسألة أساسية لإجراء انتخابات نزيهة، كما أن توفير المأوى لهم ضرورة حيوية. وفي هذا الصدد، نوافق على الآراء التي أعرب عنها المفوض السامي لشؤون اللاجئين بشأن الحاجة الى أن تكون العودة منظمة وتدريجية. كما ينبغي وضع ترتيبات للعودة الطوعية. ويحدونا الأمل في أن تقوم قوة التنفيذ بتوفير ما يلزم من دعم لوجستي وخلافه لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ختاما، نوافق تماما على الملاحظة التي أدلى بها سفير البوسنة والهرسك في وقت سابق من هذا اليوم فيما يتعلق بالضمانات التي تكفل:

"إجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة وعادلة وحرة وآمنة في كل أنحاء البلد دون خوف أو ترهيب".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي ممثل تركيا. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. ونحن على ثقة بأن المجلس، في ظل قيادتكم الماهرة، سيتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته بنجاح. أود أيضا أن أشيد بسلفكم، السفير الخصيبي ممثل عمان، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

لما يقرب من أربع سنوات ساد رعب يعجز عنه الوصف في البوسنة والهرسك. وقاوم شعب البوسنة والهرسك بعزم وتصميم قوى الشر المتمثلة في النزعة القومية العرقية وكراهية الأجانب. وكافح من أجل البقاء والديمقراطية، وكان هدفه الإبقاء على روح وتقاليد العيش والعمل معا في البوسنة، والحفاظ على السلامة الإقليمية والسيادة والوحدة لبلده المتعدد الثقافات والأعراق والأديان. وكانت فصول المأساة تتكشف أمام أعيننا. وبالأمس، أذن التوقيع في باريس على اتفاق دايتون، فيما نأمل، ببداية عهد جديد في البوسنة. ونحن نرحب بآفاق وآمال السلام التي تجسدت في هذا الاتفاق.

والقرار الذي اتخذناه للتو يمثل بداية عملية التنفيذ. ولتحقيق سلام عادل وقادر على البقاء، ينبغي أن نحترم بحسن نية الالتزامات المتعهد بها بموجب هذا الاتفاق. وأود هنا أن أؤكد مرة أخرى أن الحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ضمن حدود معترف بها دوليا ما زال وسيظل مسألة حيوية للتوصل الى سلام دائم وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وستشارك تركيا بنشاط في جميع الجوانب العسكرية والمدنية لتنفيذ السلم. وسنسهم بالقوات في قوة التنفيذ. وقد تولت الشرطة المدنية التركية بالفعل المسؤولية كجزء من قوة الشرطة المشتركة التي تشرف على عودة اللاجئين من كرواتيا الى بيهاتش. وسنتحمل أيضا نصيبنا من المسؤولية عن أعمال الإنعاش والتعمير المقبلة في إطار المجلس التوجيهي المنشأ لهذا الغرض.

لقد أوضح الصراع في يوغوسلافيا السابقة أن الأممية العرقية، والعنصرية وعدم التسامح هي أكبر التهديدات الموجهة الى الحرية والديمقراطية والسلم والرخاء. ولهذا يجب ألا ننسى قط المعاناة الرهيبة للشعب البوسني، وأعمال الإعدام الجماعي، ومعسكرات الاعتقال و "التطهير" الإثني وحملات الاغتصاب والإرهاب. ان الاتفاق الذي وقع بالأمس يعد بأن يقدم الى ساحة القضاء أولئك الذين ارتكبوا جرائم، وهي جرائم إبادة الأجناس، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وكما ذكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام بها، فإن العدالة عنصر لا غنى عنه في عملية المصالحة الوطنية والسلام. وإذا كان للسلام أن يتوطد، فلا بد للعدالة أن تسود. وستواصل تركيا الوقوف الى جانب شعب البوسنة والهرسك في مسيرته على الطريق الطويل والصعب لتحقيق المصالحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل تركيا على كلماته الرقيقة الموجهة اليّ.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج على جدول الأعمال. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٢٥